سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات دراسة مقارنة في كل من فنلندا واليابان ومصر

إعداد

د /إيمان أحمد حسن همام*

القسم الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي أحد الركائز التى تسهم فى تكوين الفرد والمجتمع، وتوضيح ملامح حاضره ومستقبله، فهو يلعب دوراً مهماً فى إعداد القوى البشرية المتخصصة، وهو الذى يعد الباحثين، ويبرز المواهب الفكرية والطاقات الخلاقة المبدعة، وهو المسئول عن الحفاظ على تراثه الثقافى وتطويره، كما أنه يعزز الإنتماء الوطني لدى أبناء المجتمع ليقودوا مسيرة الإصلاح والتطوير.

وعلى اعتبار أن السياسة هى مفهوم يطلق على الخطوط العامة التى تحكم توجهات النظام ويتم من خلالها تحديد الأهداف العامة لهذا النظام، فهناك سياسات رئيسة متبعة فى قبول الطلبة بالتعليم الجامعي والتى تؤثر تطبيقها سلباً أو إيجاباً على تحقيق ديمقراطية هذا النوع من التعليم، حيث إن هذه السياسات غالباً ما تترجم إلى مجموعة من الإجراءات الفنية واللوائح والقوانين التى يتم بموجبها وضع المعايير التى تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة التى تتضمنها السياسة ذاتها.(الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي، ٢٠٠٧: ٧٠)

وتحرص الجامعات على اختلافها في دول العالم إلى استقطاب النوعية الجيدة من الطلبة إليها، ومع ازدياد خريجي الثانوية العامة وازدياد وعي المجتمعات بأهمية التعليم الجامعي تدافع كثير من الشباب والفتيات نحو الجامعات، وأصبح الحصول على مقعد في كلية أو جامعة مطلباً لكل شاب وفتاة، لذلك أصبحت الجامعات أحوج ما تكون إلى الانتقاء الجيد والاختيار السليم،(مجدي عبد الوهاب قاسم وصفاء أحمد شحاته، ٢٠١٤: ٦٩) **ولا يكون الإختيار سليماً ما لم تتمتع الجامعة بدرجة كبيرة من الاستقلال فى إدارة شئونها.**

---

*مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة الزقازيق

حيث تكون للجامعة حرية فى إدارة شؤونها الداخلية، ورسم هياكلها التنظيمية، وممارسة وظائفها الإدارية الأساسية، ورسم تشريعاتها وقوانينها واللوائح الخاصة بها، كما يكون لها الحق فى تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعاونين والإداريين أو عزلهم وتحديد أعداد الطلبة المقبولين بالجامعات. (فاطمة زكرى محمد عسيرى ، ٢٠١٦: ٦٩٤)

ويعتبر نظام القبول في جامعات فنلندا نظاماً فريداً من نوعه في أوروبا، حيث أنه نظام شديد اللامركزية يعتمد على امتحانات القبول، والتي تختلف في معظم الحالات من جامعة إلى أخرى، وقد أدى هذا لظهور أشكال عديدة ومختلفة من امتحانات القبول. (Hans Vossensteyn, 2008: 18)

ويرجع هذا التفرد إلى الاستقلال الذاتي للجامعات الفنلندية والذي تمثل في أن تكون الشروط المؤهلة لاختيار العمداء محددة حسب القانون، ولا يتم اختيار المدراء من قبل السلطة الخارجية، كما أن للجامعات الحرية فى اختيار الهياكل الاكاديمية الداخلية، ويتم دمج الاعضاء الخارجيين فى الادارة والحوكمة، ويكون لها القدرة على اقتراض اموال دون قيود، كما يمكن للجامعات بيع الاصول المملوكة لها مع فرض بعض القيود، ولا تفرض أي مصروفات جامعية على الطلبة، وتمتلك الجامعات الحرية فى تعيين اعضاء هيئة التدريس، كما تحدد الجامعة او المجلس رواتب العاملين، وبالإضافة إلى ما سبق فيكون لها القدرة على تحديد أعداد الطلبة الاجمالية بالتعاون مع المجلس، وأيضا للجامعات الفنلندية القدرة على اختيار الطلبة وتحديد معايير قبول، وأيضاً تقديم البرامج الاكاديمية الجديدة والمناسبة. (İbrahim Serkan Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu, 2016: 82-88)

أما في اليابان فتشترط الجامعات مستويات عالية من الأداء من خلال اختبار قبول عام متكامل مشترك بين الجامعات، واختبار آخر للقبول خاص بالجامعة المرغوبة، بجانب درجات شهادة المدرسة الثانوية العامة، ويشرف على اعداد وتطبيق الاختبار المشترك المركز الوطني للقبول بالجامعة ويسمى اختبار المركز الوطني للقبول بالجامعة National Centre Test for University Admissions (NCT)، أما الاختبار الثاني فإنه يطبق بعد ظهور نتيجة الاختبار المشترك واجتياز الطالب له، ويتم من قبل الجامعة نفسها، وتتاح للطالب الذي لا يجتاز اختبار الجامعة التي اختارها فرصة أخرى واحدة في جامعة أخرى تلك السنة. (Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014: 36)

وقد تأثرت الجامعات اليابانية بالجامعات الألمانية والأمريكية، ويكفل الدستور اليابانى مبدأ استقلال الجامعات، وتعطى مجالس الكليات سلطة اتخاذ القرارات،(محمد محمد شريف شريف،٢٠١٢: ١١٩) **ومنها تحديد الأعداد اللازمة للقبول بكلياتها وفقاً لمعاييرها الخاصة.**

وعلى الصعيد المحلي يعتمد القبول في الجامعات المصرية حالياً اعتماداً كلياً على مجموع الطالب في امتحان الثانوية العامة، ويتم توزيع الطلبة على الجامعات عن طريق"مكتب التنسيق المركزي"، وعادة ما تقرر وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلبة المقبولين بالجامعات(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والبنك الدولي ، ٢٠١٠: ١٥٣)، **ويتناقض هذا مع ما جاء بالدستور المصري في المادة(٢١) من أن الدولة تكفل استقلال الجامعات وفقاً للقانون**(دستور مصر عام ٢٠١٤: ٧)، **وما نصت عليه المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات على أنه: "تكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج".**(قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات المادة (١)، ٢٠٠٦: ٤)

مشكلة البحث:

اتبعت جمهورية مصر العربية لسنوات عديدة نظام مكتب التنسيق لقبول الطلبة بالتعليم الجامعي والذي يعتمد على المجموع الكلي لدرجات الطلبة في المرحلة الثانوية العامة في المفاضلة بين الطلبة، وذلك بموجب المادة رقم (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات الصادر في ٢٠٠٦، والتي تنص على أنه "يشترط لقيد الطالب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس، أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات".(قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات مادة(٧٥)، ٢٠٠٦: ٦٩)

ولما كان مدى الاستقلال الذى تتمتع به الجامعات، يؤثر بشكل أو بآخر على مدى فعالية إدارتها ومدى قيامها بوظائفها، فإن استقراء نظام القبول بالجامعات المصرية، يثبت أن ثمة ضعفاً ملحوظاً فى استقلال هذه الجامعات، فعلى الرغم من أن قانون تنظيم الجامعات، قد كفل استقلالها، كما كفل لها بعض المرونة فى إدارة شئونها الإدارية والمالية، إلا أن واقع سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري تؤكد أنه لم يحقق لها استقلالاً ذاتياً كاملاً، حيث أن "دور الجامعات فيما يتعلق بأعداد الطلبة الذين تقبلهم فى كل عام، لا يتجاوز حد اقتراح تلك الأعداد،

حيث إنها لا يمكنها الاعتراض على تلك الأعداد، وليس أمامها سوى الموافقة، فالأمر هنا يقع فى يد المجلس الأعلى للجامعات، حيث يفرض على الجامعات ما يجب أن تقبله من الطلبة فى كل عام."(محمد طه حنفى ، ٢٠٠٩: ٢٠٩) **وفى هذا السياق ثمة تأكيد على أن المجلس الأعلى للجامعات، أصبح المهيمن تماماً على الجامعات، مما يسهم فى إضعاف استقلالية الجامعات المصرية.**

ونتج عن ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية عدة مشكلات منها:

١- **ضعف قدرة الجامعات على تبنى معايير قبول للطلبة ملائمة، وانحسار البحث العلمى الموضوعى، وضعف اهتمامه بدراسة مشكلات المجتمع وقضاياه، وشيوع السلبية والنمطية، سواء فى مجال التدريس أوالبحث، الأمر الذى يؤدى إلى تراجع دور الجامعة وضعف مستوى خريجيها وتدنى نظرة المجتمع لها.**(محمد طه حنفى، ٢٠٠٩: ١٧٠)

٢- **غياب تكافؤ الفرص بين الطلبة في تلقي تعليم يتناسب مع ميولهم ورغباتهم، وعدم ملائمة ذلك للاتجاهات الجديدة التي تعتبر الطالب هو حجر الأساس في العملية التعليمية والتي تستلزم مراعاة ميوله واتجاهاته ورغباته وقدراته ولا يكون درجات تحصيلة الدراسي هي فقط المقياس لأحقيته لدراسة نوع محدد من التعليم العالي، وانفصال سياسة القبول بالتعليم العالي حاليا عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات الفعليه للمجتمع من القوى البشرية.**(الهلالي الشربيني الهلالي، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٨: ٣٥٠)

٣- **التوسع فى قبول الطلبة بمؤسسات التعليم العالي فى مصر فى ظل افتقارها إلى الكوادر الكافية والأجهزة الملائمة لمواكبة التوسع فى الجامعات والازدياد فى الطلبة، فهذا يحتاج إلى ميزانية وتنظيم غير متاحين فى إدارة الجامعات.**(أمينة رشيد، ٢٠٠١: ٤٢)

ويتضح مما سبق أن استقلال الجامعات المصرية ينتابه القصور مما ينعكس بالسلب على اتخاذ القرارات وضعف حريتها فى تحديد اعداد الطلبة المقبولين بالجامعات وتحديد معايير القبول الخاصة بها، ويحاول البحث الحالي دراسة سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر، وذلك لتوضيح العلاقة بين سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي والاستقلال الذاتي للجامعات من خلال الدراسة المقارنة.

ومن هنا يمكن إبراز مشكلة البحث الراهن من خلال الأسئلة التالية:

١- ما الأسس النظرية والتوجهات المرتبطة بسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر؟
٢- ما العلاقة بين سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي والاستقلال الذاتي للجامعات؟
٣- ما الملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في فنلندا؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
٤- ما الملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في اليابان؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
٥- ما الواقع الراهن لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في جمهورية مصر العربية؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
٦- ما أوجه الشبه والاختلاف بين سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر، وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟
٧- ما الآليات المقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري.

فرض البحث المبدئي:

يمكن للباحثة صياغة الفرض المبدئي للبحث على النحو التالي: أن الاستقلال الذاتي للجامعات يسهم في تكوين سياسات قبول فعالة للطلبة بالتعليم الجامعي وتوجيه الطالب للمكان الذي يتناسب مع رغباته وقدراته ومواهبه واحتياجات سوق العمل.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى العوامل التالية:

١- الأحداث الكثيرة السياسية المتلاحقة والاتجاه نحو إعطاء مزيدا من الحرية والديموقراطية، فلا يمكن أن نعزل كل ذلك عن الجامعات وتطويرها.

٢- التزايد الشديد في أعداد الطلبة المتقدمين للإلتحاق بالجامعات، مما يتطلب استقلالاً أكبر للجامعات تمكنها من اعتماد أسس واضحة لقبول الطلبة تراعى فيها احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة فى عموم المناطق ورغبة الطالب بالتخصص المراد دراسته وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص أمام جميع المتقدمين للدراسة فى إطار من العلمية والموضوعية.

٣- أنه يساعد صانعي القرار وواضعوا السياسة التعليمية في التعليم العالي بمصر لتطبيق مبادرات حديثة في وضع سياسات جديدة لقبول الطلبة بالجامعات تتوافق مع الاستقلال الذاتي للجامعة، لتطوير الأداء وتحقيق التميز في مجتمع سريع التغير.

مصطلحات البحث:

تتمثل مصطلحات البحث الرئيسة في:

١- سياسات قبول الطلبة:

يعرف معجم المعاني الجامع كلمة القبول بأنها: "الموافقة، وأنها الرضا بالشيء وميل النفس إليه، وامتحان القبول هو اختبار يجرى لمن يتقدم لوظيفة أو معهد علمي"، كما يعرف السياسات بأنها: مبادئ معتمدة تتخذ الإجراءات بناء عليها.(معجم المعاني الجامع، ٢٠١٠/٢٠١٧)

وتعرف السياسة التعليمية بأنها: "مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط قطاع التعليم، وتوجه حركته داخل إطار من العلاقات المتفاعلة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وتتحكم هذه السياسة في عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرار التعليمي".(عبد اللطيف محمود محمد، ٢٠١٠: ٣)

كما تعرف السياسة التعليمية بأنها نوع من الخطط تتحدد فى صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد أو توجه المسئولين فى وزارة التربية والتعليم عند اتخاذهم القرارات، والأصل فى السياسة أن تكون توجيهية لا تفصيلية، ومصاغة فى عبارات كلية، وفى مداها شمولية، وأن تكون مستقرة لا تتغير بتغير المراكز الفوقية، وأن تضم أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية

وتربوية، وتتصف بالمرونة والعمومية والدينامية، وبأن تكون لها وظيفة تفسيرية وتوجيهية لما يليها من مستويات سواء على مستوى التخطيط وتحديد الاستراتيجيات أو على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية.(عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠١١: ١٤،١٥)

ويعرف معجم المصطلحات التربوية والنفسية سياسة القبول Admission Policy بأنها: "القواعد والمعايير التي توضع لتنظيم قبول التلاميذ في المؤسسات التعليمية."(حسن شحاته وزينب النجار، ٢٠٠٣: ١٩٩) **وهو التعريف الذي يتبناه البحث الحالي.**

٢ – الاستقلال الذاتي للجامعة University Autonomy :

يعنى الاستقلال الذاتي الجامعى: "وضع الجامعة التى يكون لها الحق فى تنظيم شئونها بدون أى ضغط خارجى، ويقصد بهذا الاصطلاح فى المسائل الإدارية استقلال المنظمة أو المؤسسة وحقها فى أن تتخذ قراراتها بدون تدخل أى جهة"(أحمد زكي بدوي، ١٩٨٤: ٦١)

مفهوم استقلال الجامعات: يعنى استقلال الجامعة عن مؤسسات وأجهزة الدول المختلفة عند قيامها بوظائفهما لتحقيق أهدافها قصيرة أو طويلة الأمد؛ أى قيام الجامعة بممارسة نشاطها وأعمالها وأعبائها الأكاديمية والمالية والإدارية دون أية ضغوط تعوقها عن أداء وظائفها الأساسية، ومهامها ناحية المجتمع بكل الحرية والديمقراطية فى إطار تشريعى وقانونى واضح وشفاف.(أحمد محمد عبد الرحمن العايدى ، ٢٠١١: ٦٧٤)

وتوصف الاستقلالية الجامعية على انها: قدرة الجامعات على وضع وصياغة اهدافها وطريقة إدارتها وتعيين العاملين والاكاديميين بها وتحديد الميزانيات وتقديم البرامج الجديدة بحرية تامة، فإذا تدخل السياسيون والوزراء والتنظيمات الغير حكومية وغيرهم من المسئولين فى ادارة الجامعات، فحتما ستتهدم الاستقلالية الجامعية. (İbrahim Serkan Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu, 2016: 79)

منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث فهو يقع في نطاق البحوث المقارنة، التي تتناول قضايا التعليم في عدد من الدول، فقد استخدمت الباحثة مدخل جورج بيريداي في الدراسات التربوية المقارنة، والذي يركز على التجميع الدقيق والمنظم للمعلومات والبيانات التربوية المتشابهه في كل دولة من دول المقارنة، ثم تصنيف تلك المعلومات والبيانات وتبويبها من خلال مناظرتها بعناية، والتوصل إلى فروض من هذه المناظرة، وفي الخطوة الأخيرة تجرى عملية المقارنة للتأكد من صحة الفرض، ومن ثم يمكن توضيح مدخل بيريداي على النحو الأتي:

١- الوصف description

تتضمن تجميع البيانات والمعلومات التربوية الوصفية الإحصائية من الكتب والتشريعات واللوائح، وغيرها من المطبوعات والتي يمكن من خلالها الحصول على بيان كامل عن سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في الفكر التربوي المعاصر وسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر.

٢- التفسير interpretation

وفيها تم تحليل وتقييم المعلومات التربوية لفنلندا واليابان ومصر موضع البحث من خلال القوى والعوامل الثقافية المؤثرة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

٣- المقابلة أو المناظرة juxtaposition

وفيها تم مقابلة عناصر سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها باستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر عن طريق وضع بعضها بجوار بعض، وذلك لتحديد نقاط التشابه والاختلاف فيها، وتسمى بالمقارنة المبدئية للتوصل إلى تحقيق الفرض المبدئي للبحث.

٤- المقارنة comparison

في ضوء الحقائق التي حصلت عليها الباحثة وتفسيرات هذه الحقائق، ثم ترتيب كل هذا بحيث تتقابل الحقائق في نظام ما بالحقائق في نظام آخر، قامت الباحثة بإجراء عملية المقارنة، كخطوة أخيرة للتأكد من صحة فرض البحث الحقيقي في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة مشكلة الدراسة وتفسير ما يتصل بخبرات الدول في سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات وتحديد أوجه الاستفادة الخاصة بمحاور المقارنة.

خطوات البحث:

بناء على المنهج المستخدم فإن البحث الراهن سوف يسير وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث ويشمل: المقدمة، مشكلة البحث، فرض البحث المبدئي، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث، مصطلحات البحث، خطوات البحث.

الخطوة الثانية: الأسس النظرية والتوجهات المرتبطة بسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في الفكر التربوي المعاصر.

الخطوة الثالثة: العلاقة بين سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي والاستقلال الذاتي للجامعات.

الخطوة الرابعة: وصف وتحليل للملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في فنلندا، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوة الخامسة: وصف وتحليل للملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في اليابان، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوة السادسة: وصف وتحليل للواقع الراهن لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات بمصر، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

الخطوة السابعة: تفسير أوجه الشبه والاختلاف بين الملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، بالرجوع إلى بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.

الخطوة الثامنة: صياغة الفرض الحقيقي الذي تم اثباته والتأكد من صحته في المقارنة التفسيرية.

الخطوة التاسعة: نتائج البحث ووضع آليات مقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري.

وفيما يلي تفصيل للخطوات السالفة:

القسم الثاني: سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، إطار نظري:

تعتبر سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي سياسة فرعية من السياسة التعليمية، وهي بدورها متفرعة من السياسة العامة للدولة ومنبثقة منها، حيث تتكامل سياسة القبول بالجامعات مع بقية السياسات الفرعية للدولة من أجل تحقيق الأهداف التنموية للبلاد، وتتوفر في هذه السياسة المرونة الكافية مراعات للتغيرات المحتمل حدوثها.

أولاً: أسس ومبادئ سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

من الأسس والمبادئ التي تستند إليها سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي ما يلي: (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والبنك الدولي ، ٢٠١٠: ١٤٧)

١- الجدارة: ينبغي أن يعتمد القبول في التعليم الجامعي على ما يثبته الطالب من القدرة على تحقيق الفائدة، حسبما يشير إلى ذلك أداؤه في اختبارات الاستعداد والكفاءة والقدرات المناسبة، وذلك بدلا من الاعتماد على القدرة على دفع الأموال أو النفوذ.

٢- العدالة: يجب أن تكون القرارات الخاصة بالقبول محايدة وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة

٣- الشفافية: يجب أن تكون معايير قرارات القبول معلنة للجميع ويجب أن تكون عمليات تطبيق هذه المعايير خاضعة للتدقيق.

٤- المساواة: يجب أن تكون الفرصة متاحة للجميع، كما يجب ألا يمارس التمييز بشكل منهجي ضد طلبة معينين على أساس من ظروفهم الاجتماعية أو سماتم الشخصية، أو الجهات المنتسبين إليها أو مواقعهم.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك مجموعة من الأسس الأخرى مثل:(الهلالي الشربيني الهلالي، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٨: ٣٦١)

١- الحق في التعليم الجامعي ووجوبيته لكل مواطن حسب رغبته، وواجب المجتمع فى توفير التعليم الجامعي وإفساح الفرص المتكافئة أمام الراغبين فيه.

٢- التكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالتعليم الجامعي.

٣- مراعاة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم الجامعي وذلك من خلال احترام رغبة الطالب وقدراته واستعداداته للدراسه الجامعيه.

٤- أن يكون القبول في ضوء مؤشرات حاجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات المختلفة.

٥- أن يكون القبول وفقاً للإمكانات المادية والبشرية المتاحه بكل كلية حتى يتسنى لها أن تحافظ على مستوى جوده خريجيها.

ثانياً: أهمية سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

ترجع أهمية وضع سياسات لقبول الطلبة بالتعليم الجامعي إلى:(فيصل بن عبد الله المشاري آل سعود، ٢٠٠٩: ٨٢٥) (عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠١١: ١٧)

١- المساعدة على وجود قاعدة مشتركة للمفاضلة بين الطلبة.

٢- توفير أداة عادلة وصادقة تبني عليها الجامعات في اختيار طلابها بحيث تحقق الاختيار العادل وتضمن بذلك سير العملية التعليمية دون هدر للطاقات والموارد.

٣- مواجهة زيادة الإقبال على التعليم الجامعي نتيجة الانفجار السكانى، وعدم قدرة الجامعات على استيعاب كل الخريجين من المرحلة الثانوية.

٤- مواجهة الكلفة العالية للتعليم الجامعى من جهة والإهدار الكبير الناتج من ارتفاع نسب الرسوب والتسرب من جهة.

٥- تحقيق رغبات وتطلعات الطلبة وإشباع حاجاتهم الإنسانية والثقافية والمعرفية إلى أقصى ما تستطيع قدراتهم.

٦- الربط بين التخصصات والاحتياجات الفعلية، وذلك باستحداث أنماط جديدة من التعليم حسب احتياجات سوق العمل واستحداث التخصصات التى تلبى هذه الاحتياجات.

٧- مواجهة تقدم المعرفة العلمية وتناميها بسرعة مذهلة واتساع مجالات تطبيقها فى التقنية فى سائر مجالات الحياة، وإدراك حاجة كثير من الصناعات إلى أساليب جديدة فى الإنتاج تستند إلى مهارات وكفايات تتطلب الإعداد على مستوى التعليم الجامعي.

ثالثاً: خصائص سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

للسياسات التعليمية بشكل عام مجموعة من الخصائص منها:(خالد بن محمد حمدان العصيمي، ٢٠٠٧: ٢١)

١- الموضوعية: تسند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع، والمعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية، ومن ثم يجب أن تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص.

٢- التطويرية: وتعني أنها تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواكب مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع، فالاستقرار في السياسة التعليمية يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج ومشروعات، ومن هنا تتطور السياسة التعليمية في أي مجتمع بتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها.

٣- التحديد والوضوح: تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح حتى يسهل تنفيذها.

٤- الشمولية: تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية، ولذلك تتجنب الإغراق في الأمور الفرعية والنظرة الجزئية التي تشكل قيوداً مستقبلاً.

٥- العمومية: الأصل عند وضع السياسة أن تكون توجيهية لا تفصيلية، ومصاغة في عبارات عامة وواسعة، وأن تكون مستقرة لا تتغير بتغير المراكز والمناصب الإدارية.

٦- المعيارية: تعني أن السياسة التعليمية تهتم بتناول قضايا تربوية معاصرة، وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كافة السياسات التعليمية، والتي تعتبر معيار للتربية والتعليم.

٧- المرونة والدينامية: السياسة التعليمية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتربوية، مما يفرض عليها الاتصاف بالمرونة والدينامية.

وتمتاز سياسات القبول كجزء من السياسة التعليمية بشكل عام بعدة خصائص أهمها:(محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤١١،٤١٢)

١- التوافق مع فلسفات المجتمعات وأهدافها داخل المجتمع.

٢- الواقعية، وتكون سهلة الفهم والتطبيق.

٣- الدعم والتأييد من المسئولين عن التعليم والرأى العام والمجتمع بصفة عامة.

٤- المرونة، فالتعليم عملية تخضع للتطور والتغير والتأثر بما يحدث من متغيرات وهو ما يتطلب توافر المرونة فى سياسات القبول.

٥- التكامل والتنسيق، فلا يمكن أن تفصل سياسات القبول عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٦- مشاركة الجماعات ذات الصلة، مثل أعضاء هيئة التدريس ورجال الإدارة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والطلبة فى صنع هذه السياسات وتقويمها.

٧- القبول السياسى، فنجاح تنفيذ سياسات القبول يتوقف على مدى القبول السياسى لها.

رابعاً: معايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

تعد أساليب الانتقاء ومعاييره من أهم التحديات التي تواجهها أي سياسة تعليمية لتحقيق العدالة، فالانتقاء يعني دائماً الاختيار من بين المتعلمين لمن يرفع للمستوى الأعلى حتى

الوصول إلى مستوى النخبة، وعادة ما يعني ذلك إعادة فرز وانتاج للمجتمع وفق معايير لازالت محل خلاف بين المدارس الفكرية المتعددة في التربية.(عبد اللطيف محمود محمد، ٢٠١٠: ١١)

وتتنوع معايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي ما بين نتيجة امتحان الثانوية العامة، وامتحانات القبول بالجامعات، واختبارات القدرات، وسجلات الأداء في مراحل التعليم السابقة، بما يسمى بالمعدل التراكمي، والمقابلات الشخصية، وتقارير عن الأنشطة اللاصفية. (Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014: 35)

ويمتلك كل معيار من المعايير المتبعة لقبول الطلبة بالتعليم الجامعي العديد من المزايا والمآخذ في ذات الوقت، إلا أن نسبة المزايا إلى المآخذ تتناقص وتزداد من معيار إلى آخر، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير:

المعيار الأول: معدل مجموع درجات الطالب في امتحانات الثانوية العامة:

وفيه يتم اتخاذ نتائج امتحانات الثانوية العامة كمعيار لقبول الطلبة بالجامعات، طبقاً لتسلسل رغباتهم المثبتة فى استمارة خاصة معدة لهذا الغرض، ويتم التنافس بالنسبة للطلبة المتقدمين لكل اختصاص حسب أفضلية مجاميع درجاتهم فقط، وما يلي هو بعض ما يميز معدل مجموع درجات الطالب كمعيار للقبول فى الجامعات وما يوخذ عليه.

من مميزات هذا المعيار:

يرى البعض أنه فى ظل الأعداد الضخمة التى تتقدم للجامعات والتى هى أكبر من الأماكن التى تحتاجها أو تقدر على استيعابها بعض الكليات، فإن افضل معيار يمكن أن يؤخذ به هو معيار مجموع الدرجات كإجراء موضوعى لقبول الطلبة فى التعليم الجامعي، فضلاً عن أن الأخذ بأسلوب امتحانات القبول قد يؤدى إلى أن تلعب الوساطات دوراً فى هذا المجال وخاصة بالنسبة لكليات القمة.(محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٤٩) **فهذا المعيار يمتاز بالبساطة والسهولة التنظيمية إذ أنه لا يتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع الكليات المتوافرة في الجامعة، وما على الطالب سوى ملئ الاستمارة حسب تفضيله لكلية طبقاً للشروط المعلنة، وتقدم هذه الاستمارات كمدخلات للحاسب الآلي لمعالجتها وفق برنامج خاص معد لهذا الغرض واعلان ترشيحات الطلبة بسهولة بعد ذلك.**

ومن عيوب هذا المعيار:

قبول الطلبة في اختصاصات لا يرغبون فيها وإنما قادتهم إليها مجاميع درجاتهم الأمر الذي قد يؤدي الى اخفاقهم في هذه التخصصات فيما بعد أو اجتيازهم متطلباتها بأدنى المستويات في أحسن الأحوال.

المعيار الثاني: اختبارات القبول الجامعية:

إن النظام الأمثل للقبول فى التعليم الجامعي هو الذى يضع الطالب فى الدراسة المناسبة لقدراته والتى تحددها احتياجات المجتمع، ولن يتم هذا إلا بعقد امتحانات قبول مكملة للشهادة الثانوية، تعقدها الكليات لاختيار الطالب فى التخصص الملائم له، على أن تكون هذه الامتحانات امتحانات تنافسية، أى ليس امتحانات نجاح أو رسوب، عن طريقها يتحدد أفضل المتقدمين الذين يختار منهم تنازلياً الأعداد المطلوبة للدراسة بكل كلية، ويسمح بالتقدم لهذه الامتحانات لكل حاصل على الثانوية العامة أكثر من مرة بصرف النظر عن سنة النجاح مما يسهم فى تحقيق تكافؤ الفرص(محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٤٩)**، وفيها تضع الجامعات مجموعة من الاختبارات المقننة تتلاءم وطبيعة الاختصاص المختار وتتوافق مع امكانات الطالب وقدراته، وذلك لانتقاء الطلبة بشكل دقيق، وضمان نجاح الطالب أكاديمياً في الجامعة.**

وقد تنظم بعض الجامعات اختبارات القدرات المقننة التى تقيس القدرات المعرفية، وقد يتطلب بعضها تقديم رسائل توصية وتعريف من المعلمين أو المدربين أو الموظفين العامين وغيرهم، وفى بعض الجامعات يطلب من الطلبة المرشحين تقديم ملف يتضمن عدة أنواع من البيانات، مثل نماذج من إنجازاتهم السابقة وأعمالهم الفنية ومساهماتهم فى الأنشطة غير الصفية، وفى بعض التخصصات العملية أو الفنية يطلب تقديم أداء عملى، كما تعقد بعض الجامعات مقابلات شخصية للمرشحين.(محمد فتحى على ومنصور بن نايف العتيبى، ٢٠١٢: ٧٩)

مميزات هذا المعيار:(عايدة عبد الحميد علي، ٢٠١١: ١٠١) (مصطفى حداد، ١٩٨٤: ١٦٥)

١- يعمل على حفز المجتمع والأسرة والمعلم والطلبة على بذل جهد أكبر في تنمية القدرات العقلية للطلبة، فالهدف هنا ليس محاولة حجب شريحة من الطلبة عن الالتحاق بالجامعة، وإنما حفزهم على الاهتمام بتنمية قدراتهم العقلية.

٢- التقليل من أهمية امتحانات الدراسة الثانوية، التى لا علاقة لها بأسس قبول الطلبة فى الجامعات والتخلص من ملابساتها وعدم موضوعيتها كما إنه ستتاح للجامعات فرص أفضل بتحديد نوعية الطلبة الذين سيقبلون فيها وفق شروطها ومواصفاتها للدراسة.

٣- هذا المعيار يترك للطالب الحرية أن يتوجه إلى الكلية التي يرغب بها، وأيضاً يمكنه التوجه إلى كلية أخرى إذا لم يحصل على القبول فى الكلية التى يرغب بها، كما تترك بعض الكليات مفتوحة لمن يشاء من المتقدمين الحائزين على الشهادة الثانوية.

عيوب هذا المعيار:(عايدة عبد الحميد علي السيد، ٢٠١١: ١٠٠،١٠١) (محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٥٠)

١- وجود بعض الحيود عن الاعتبارات العلمية في بعض الأحيان عند التطبيق، مما يجعل هناك أفضلية غير مستحقة لطلبة على طلبة أخرين.

٢- التخوف من الدور الذى يمكن أن تلعبه الوساطات فى ظل هذا النوع من الإختبارات، فهو يحتاج إلى وضع ضوابط امتحانية صارمة تتوافر فيها الدقة والسرية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

ولاشك أن هذا المعيار يؤدى إلى إحساس الطالب بالأمان أثناء تقدمه لامتحان الشهادة الثانوية العامة، فليس من الضرورى حصوله على أعلى الدرجات، فهناك امتحان القبول الذى قد يمنحه فرصة التعويض، وليس من الضرورى أن يتم التحاقه بالدراسة الجامعية فى السنة التالية لحصوله على الثانوية العامة.

خامساً: العوامل التي تؤثر على سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

١- عوامل داخلية:(الهلالي الشربيني الهلالي، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٨: ٣٤٧،٣٤٨)

- **الإمكانات البشرية، بما تتضمنه من أعضاء هيئة التدريس والمعاونين والعاملين وعمال مؤهلين تأهيلا يساعد على قيام الكلية بوظائفها كاملة في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبالجودة المطلوبة.**
- **الإمكانات المتعلقة بالمعامل والمكتبات والإنشاءات الجامعية، حيث أدت الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة في السنوات الأخيرة الى انخفاض معدل استخدام الطالب للأجهزة العلمية والمكتبات الامر الذي أدى بدوره إلى تراجع مستوى العملية التعليمية والبحثية وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتراجع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.**
- **الإمكانات المالية، ويقصد بها حجم التمويل المتاح لتشغيل الجامعات بما يضمن قيامها بأداء وظائفها بالقدر والجودة المطلوبة.**

٢- عوامل خارجية:(الهلالي الشربيني الهلالي، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٨: ٣٤٩)

- **الزيادة السكانية وزيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي: الأمر الذي يفرض على الجامعات ضرورة مواجهة التدفق الطلابي الهائل الناتج عن هذه الزيادة السكانية.**
- **انتشار مفهوم ديموقراطية التعليم وزيادة الطموح التعليمي: لقد ظهرت اتجاهات قوية بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى العالم تدعو إلى توفير التعليم للجميع باعتباره واحد من الحقوق الأساسية للفرد.**
- **السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام والفني: لما كانت مخرجات التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني هي نفسها مدخلات التعليم العالي، فإنه على قدر حجم مخرجات التعليم الثانوي بقدر ما تكون الأعداد المتجهه إلى الإلتحاق بالتعليم العالي ومن ثم يتأثر القبول بالتعليم العالي بالسياسات الحاكمة بالتعليم الثانوي.**
- **المتغيرات العالمية والمستجدات العصرية: حيث أن العصر الذي نعيشه الأن عصراً سريع التغيير، شديد التعقيد، يموج بالتحديات المتعاظمه، والثورات المتسارعة، فهناك ثورة الإتصالات وثورة المعلومات، وثورة الجينات والتخصصات البيوتكنولوجيه، والعولمة، والحوسبة، واستخدام التكنولوجيا عالية المستوى، في مختلف ميادين العمل والانتاج، وكل هذه الأمور تؤثر على مؤسسات التعليم العالي.**
- **تنامي مفهوم التعليم المستمر ونظم المعلومات: حيث أن العالم يشهد اليوم تغيرات وتطورات متلاحقة ومتسارعة في شتى جوانب المعرفة وقد أدت هذه التغيرات والتطورات بدورها إلى تغيرات في أنماط الحياة ونمط العمل بالنسبة للأفراد والجماعات وأصبح العمل اليوم يعتمد اعتمادا كبيرا على العلم.**

سادساً: الكفايات المطلوبة من العاملين في مجال سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:(خالد العمري، ٢٠٠٨: ١٦،١٧)

١- كفايات فنية خاصة بطبيعة العمل وتشتمل:

- **معرفة بقوانين وأنظمة وتعليمات الجامعة وخاصة ما يتعلق بالقبول والتسجيل وتطبيقها.**
- **معرفة اجراءات القبول والتسجيل والتوثيق واتقان المهارات ذات العلاقة بها.**
- **القدرة على التعامل باتقان مع الأجهزة والأنظمة الالكترونية وتطويرها وتقييم أدائها بما يبسط الاجراءات ويسهل تقديم الخدمات لذوي العلاقة.**

- القدرة على تقديم التقارير والبيانات المطلوبة وتحليلها بكفاءة لذوي العلاقة داخل الجامعة وخارجها للمساعدة في رسم سياسة الجامعة واتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

٢- كفايات اجتماعية انسانية وتشمل:

- مهارات الاتصال الفعال كالاستماع وتوجيه السؤال وتقديم التغذية الراجعة والكتابة والمحادثة والارشاد والحوار.
- مهارات في العلاقات الانسانية مثل احترام الرأي والرأي الأخر وحرية التعبير والتعاون والعمل بروح الفريق وبناء العلاقات الطيبة مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- مهارات الذكاء الاجتماعي وتشمل القدرة على ادراك الآخرين وتفهم حاجاتهم وطباعهم ودوافعهم وحساباتهم ومقاصدهم والتصرف معهم على هذا الاساس.

٣- كفايات نفسية ذاتية وتشمل:

- الثقة بالنفس واحترام الذات.
- ادراك الدور الذي يقوم به الفرد وأهميته بالنسبة للمؤسسة التي يعمل بها.
- النضج السيكولوجي الذكاء العاطفي بمعرفة الفرد لقدراته ومشاعره وتطلعاته ومكانته وحدوده في المؤسسة.
- القدرة على تحمل المسئولية والرضا بالانجاز.
- حب الآخرين وحب التعاون والمشاركة في انجاز العمل والابتعاد عن الأنانية والتعصب والسيطرة.

٤- كفايات أخلاقية وتشمل:

- منظومة القيم والاتجاهات التي تؤثر في السلوك الوظيفي مثل: التقوى، والصدق، والعدالة والاخلاص في العمل واتقانه وحب الخير والانتماء للعمل والتعاون والمشاركة والأمانة الى غير ذلك من قيمنا العربية والإسلامية.

القسم الثالث: العلاقة بين سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي والاستقلال الذاتي للجامعات:

كانت "الوثيقة العظمى- ماجنا كارتا" التى صدرت عام ١٩٨٨ ووقع عليها ٨٠٢ جامعة من ٨٥ دولة هي المعيار الاساسى لاستقلال الجامعات، حيث وضعت وثيقة "ماجنا كارتا" عدة مبادئ رئيسية تحدد الحاجة الى استقلالية المؤسسات عن السلطة السياسية والقوى الاقتصادية،

وأكدت على أن الاستقلال الجامعي سمة من السمات الاساسية فى المجتمعات الديموقراطية. (Sjur Bergan & et.al., 2016: 3)

واستقلالية الجامعات مسألة ترتبط قبل كل شيء بمهام الجامعات ووظائفها وأداء هذه المهام والوظائف على الوجه الأفضل، فاستقلالية الجامعات لا تكمل إلا في حصول الجامعة على الإدارة الذاتية لمكونات أدائها الوظيفي: العلمي والإداري والمالي وذلك لارتباط هذه المكونات بعضها ببعض في تفاعلها وتكاملها الوظيفي، فاستقلالية الأداء العلمي يتضمن حق الجامعة في تحديد مناهجها الدراسية الخاصة بها وفي الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي والباحث العلمي ووضع خطط القبول فيها وتحديد احتياجاتها من الكادر التدريسي وما يتعلق من الترقيات العلمية والتفرغ العلمي وإعارة الخدمات.(رياض عزيز هادي، ٢٠١٠: ٦٦،٦٧)

وهذا الاستقلال الجامعي لا يعني انفصال الجامعة عن المجتمع، بل هو على العكس يعني اتاحة مساحات أكبر من الحرية للجامعات حتى تستطيع أن تتواصل مع مجتمعها وتلبي حاجاته المختلفة، كما أنه يضمن ألا تكون الجامعات كلها نمطاً واحداً متكرر، ويخلق حالة من التمايز والمنافسة بينها.(خلود صابر، ٢٠٠٧: ٢٠)

أولاً: مكونات الاستقلال الجامعي:

يقسم البعض الاستقلال الجامعي إلى ثلاث محاور أولها: الحرية الأكاديمية ويتمثل فى حرية الجامعة فى وضع المناهج التعليمية والحرية فى إجراء الأبحاث العلمية، والمحور الثانى: الاستقلال الإدارى ويعنى حرية الجامعة فى تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعاونين والإداريين وتحديد أعداد الطلبة المقبولين بالجامعات، والمحور الثالث: يتمثل فى الاستقلال المالى.(ابراهيم أبو الخير سنبلو، ٢٠١٠: ٩٤٣)

بينما يرى البعض الأخر أن الاستقلال الجامعي يتكون من أولا: الإستقلال التنظيمي: ويشير الى أن الجامعات تقرر المجالات البحثية وعدد الطلبة ومعايير الاختيار والدرجات الاكاديمية والمحتوى، ثانياً: الاستقلال المالي: ويشير الى التصرف فى ميزانيتها وفى الاصول المملوكة لها والقدرة على اقتراض أموال، ثالثاً: استقلال العاملين: ويشير الى تعيين الاكاديميين وكافة العاملين بحرية وتحديد الوظيفة والمهنة الأكاديمية، رابعاً: الاستقلال الأكاديمي: ويشير الى الوضع والنسق الاكاديمي والإداري للمؤسسات والتصرف بحرية. كما يوضح الجدول التالي: (İbrahim Serkan Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu, 2016:80)

جدول (١)

يوضح مكونات الاستقلال الجامعي

الاستقلالية التنظيمية	الاستقلالية المالية	الاستقلالية فى تعيين العاملين	الاستقلالية الاكاديمية
اختيار المدير التنفيذى	مدى ونمط التمويل الحكومى	القدرة على تقرير اجراءات التعيين (للاكاديميين والعاملين فى مجال الادارة) وتحديد الرواتب	القدرة على تحديد اعداد الطلبة
معايير اختيار المدير التنفيذى	القدرة على الحفاظ على الفائض	القدرة على تقرير طرد او فصل العاملين سواء الاكاديميين او المدراء	القدرة على اختيار الطلبة
فصل المدير التنفيذى شروط عمل المدير التنفيذى	القدرة على اقتراض اموال القدرة على التصرف فى الممتلكات الخاصة القدرة على تحصيل المصروفات الدراسية من الطلبة	القدرة على منح الترقيات (للاساتذة الاكاديميين والمدراء)	القدرة على تقديم البرامج (بكالوريوس او ماجستير او دكتوراة) القدرة على انهاء البرامج وقتما يشاءوا – القدرة على اختيار لغة التعليم القدرة على اختيار وتحديد اليات ضمان الجودة ومانحيها القدرة على تصميم المحتوى الخاص ببرامج منح الدرجات العلمية

İbrahim Serkan Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu: "An Exploratory Study On University Autonomy: A Comparison Of Turkey And Some European Union Countries", Journal Of Educational And Instructional Studies In The World, Volume 6, Issue 3, Article 10, ISSN: 2146-7463, August 2016, P.P.81.82.

ثانياً: دواعي الاستقلال الجامعي:(محمد طه حنفى، ٢٠٠٩: ٢٠٧،٢٠٨)

١- النمو السريع فى المعرفة.

٢- الثورة العلمية والتكنولوجية.

٣- التطور الهائل فى نظم ووسائل الاتصال والانتقال.

٤- اتساع دائرة الديمقراطية، وحرص الجماهير على الحصول على حقوقها الإنسانية.

٥- التغيرات السريعة فى طبيعة المهن فى سوق العمل.

٦- الحرية الاقتصادية والتجارية.

٧- زيادة طموح الأفراد، واختفاء الفروق بين الريف والحضر، وخروج المرأة إلى العمل وسعيها نحو المزيد من التعليم.

٨- ارتفاع كلفة التعليم الجامعى الجيد، وتقلص مصادر التمويل له خاصة مع الاتجاه الجديد المتمثل فى تضاؤل سلطة الدولة، والدعوة إلى التقليل من دورها فى تمويل وتقديم بعض الخدمات العامة إلى المستفيد مباشرة خاصة فى مجال التعليم الجامعى.

٩- التعاون الدولى وتشابك المصالح.

١٠-زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.

١١-إنشاء كليات ومعاهد جديدة تتصدى لتدريس التخصصات والعلوم الجديدة التى يتطلبها سوق العمل.

١٢-ظهور تخصصات بينية تجمع بين أكثر من تخصص علمى وتعود إلى أكثر من منهج بحثى.

١٣-الأخذ بفلسفة التعليم المستمر فى التعليم الجامعى.

١٤- البحث الدءوب عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم العالى.

ثالثاً: خصائص وأبعاد الاستقلال الجامعي: (محمد محمد شريف شريف، ٢٠١٢: ١٠٠،١٠١)

١- أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على رسم أهدافها بنفسها وتحديد الأولويات، وإعداد البرامج والخطط كترجمة لهذه الأهداف.

٢- أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على رسم تنظيمها الإدارى بحرية كاملة، وبما يتفق وأهدافها.

٣- أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على وضع لوائحها، وتحديد القواعد التنظيمية المنظمة للعمل، وتحديد المعايير التى يتم تقويم الأداء فى ضوئها.

٤- أن الجامعة تملك الحرية التامة، فى وضع اللوائح التى تحدد كيفية تشكيل الأجهزة الإدارية بالجامعة بطريقة ديمقراطية.

٥- أن الجامعات تقوم باختيار قياداتها على تنوع مستوياتها، اعتماداً على الانتخاب الحر المباشر من خلال أعضاء المجتمع الجامعى، ومن ثم تظهر أهمية عملية الانتخاب فى وصول العناصر البشرية الجيدة إلى مواطن اتخاذ القرار.

٦- أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على تحديد أعداد الطلبة الذين سيلتحقون بها، فى ضوء المعايير الموضوعية التى يقوم مجلس الجامعة بتحديدها مسبقاً.

٧- أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على تعيين أعضاء هيئة التدريس بها، دون أية ضغوط من أية جهة خارج الجامعة، ومن ثم فهى حرة فى تحديد قواعد ترقيتهم أو معاقبتهم أو نقلهم من كلياتهم.

٨- أن الجامعة قادرة على التخطيط لبرامجها ورسم مناهجها الدراسية، وما يتصل بها من امتحانات وعمليات تقويم، وذلك بحرية تامة، وقادرة أيضاً على تحديد مستويات الدرجات والمؤهلات العلمية التى تمنحها.

رابعاً: معوقات الاستقلال الجامعي:(Shri Arjun Singh Ji, 2005:21)

١- التحكم الخارجى في الوظائف المستقلة للجامعات.

٢- القيود المفروضة على الاستقلالية الاكاديمية كنتيجة لقصور القوانين الجامعية.

٣- تدخل الحكومة فى الامور المهمة كتعيين نائب رئيس الجامعة ووظائف العميد والمجلس التنفيذى والأكاديمى.

٤- سلطة الدولة على الجامعات من خلال التشريع.

٥- السلطات الواسعة الواقعة فى يد الرؤساء الجامعيين.

٦- وضع شروط لتقديم الخدمات.

٧- المساعدات المالية كأداة لتعطيل استقلالية الجامعة وإعاقتها.

٨- تحكم وسيطرة الدولة على افتتاح كليات جديدة.

٩- التدخل الدائم فى الشئون المرتبطة بالجامعة.

خامساً: علاقة سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات:

يعد مستوى قبول الطلبة في التعليم الجامعي عامل تقرير وتحديد لشكل المنتج النهائى، فالجامعات قد تقبل الطلبة اما من خلال اجراء اختبارات خاصة بها أو من خلال اختبارات التحاق

على المستوى المحلى او الاقليمى او على مستوى الدولة ككل، ولكن الاداء فى اختبارات الالتحاق لا ينبغى ان يكون معيارا منفردا للقبول فى مؤسسات التعليم العالى، فالمؤشر المركب قد يظهر بطريقة تكسب المؤشرات الهامة الاخرى وزنا وقيمة وهذه المؤشرات مثل الاداء الاكاديمى فى المراحل التعليمية السابقة والأنشطة الاضافية على المنهج والأداء فى المقابلات، كما أن عدد الطلبة المقبولين فى الجامعة يجب ان يتسق ويتناسب مع الكليات والبينية التحتية المادية المتاحة حتى لا تساوم على جودة التدريس.(Shri Arjun Singh Ji, 2005:46)

ومما لا شك فيه أنه كلما تمتعت الجامعة بقدر أكبر من الاستقلال، استطاعت أن تتحرك بمرونة وفعالية فى سبيل تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها، ومعنى هذا أن استقلال الجامعة يساعد على فعالية إدارتها، ومن ثم سعيها الدءوب فى سبيل تحقيق أهدافها والقيام بجميع وظائفها.(محمد طه حنفى، ٢٠٠٩: ١٥٣)

وبالتالي فإن الإستقلال الذاتي يعطي للجامعات السلطة في وضع حدود قصوى لأعداد الطلبة المقبولين، بجانب سلطتها في تصميم اختبارات القبول، وذلك بما لديها من مختبرات ومعدات وتكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع تمكنها من تحمل هذه المسئولية. (Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014: 44)

فالجامعات التى تطبق النظام المستقل تتمتع بدرجة عالية من المصداقية الاجتماعية بسبب القبول السريع للطلبة الى جانب طلب السوق لخريجى تلك الجامعات. (Shri Arjun Singh Ji, 2005:24)

ويتضح مما سبق أن جوهر الاستقلال الذاتي للجامعات المعاصرة، يتمثل فى حرية تلك الجامعات فى أن تتخذ قراراتها بنفسها، دون تدخل من احد خارج الجامعة.

القسم الرابع: وصف وتحليل لأهم الملامح المميزة لسياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في فنلندا وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات:

تتضح ملامح سياسة قبول الطلبة في التعليم الجامعي الفنلندي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعة من خلال المحاور التالية:

أولاً: خلفية عن التعليم الجامعي في فنلندا:

يتكون نظام التعليم العالي الفنلندي من قطاعيين متوازيين هما: الجامعات وجامعات العلوم التطبيقية التي تسمى بجامعات البوليتكنيك والتي تعد مؤسسات للتعليم المهني العالي،

وكذلك يتم تقديم التعليم الجامعي في الأكاديمية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وكلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، وتركز الجامعات على التدريس من خلال البحث العلمي، وتهتم بشكل كبير ببرامج الماجستير والدكتوراه.(Internationalizing education, 2015:7)

ويوجد في فنلندا ١٦ جامعة رئيسية، يتبعوا جميعاً وزارة التعليم والثقافة، منهم عشرة جامعات متعددة التخصصات والسته الباقية تعتبر جامعات متخصصة، واحدة في مجال الاقتصاد والأعمال والتجارة، واثنان منهم في مجال العلوم الفنية كالهندسة والعمارة، والثلاث الباقية تعتبر أكاديميات للفنون.(Internationalizing education, 2015:8)

وتعتبر أعلى سلطة تعليمية في فنلندا هي وزارة التعليم والثقافة، فهي التي تنفذ السياسة التي اعتمدها البرلمان الفنلندي والحكومة، كما أنها مسئولة عن الصياغة والتشريعات المتعلقة بالتعليم والبحوث، ومسئولة عن اعداد الميزانية والقرارات الحكومية الأخرى المتعلقة بها، ويوجد قاعدة بيانات تسمى (كوتا)**KOTA database** توفر هذه القاعدة معلومات عن الجامعات ومجالات التعلم من عام ١٩٨١ الى الان باللغة الفنلندية والسويدية والإنجليزية، ويطلب من الجامعات تقديم بياناتها الى (كوتا) فيما يتعلق بعدد المتقدمين وعدد الطلبة المقبولين في الجامعات، والطلبة الأجانب والدرجات والدراسات العليا ومباني الجامعة والمنشورات العلمية، وهناك نظام مماثل لجامعات العلوم التطبيقية يسمى بقاعدة البيانات (أمكوتا) **AMKOTA database**.(Sonja Vainio and Henri Terho, 2009:30)

وقد جمع القانون الجديد للتعليم العالي في فنلندا، كافة مستويات التعليم داخل مركز واحد للتقييم، ففي الماضي كان للتعليم العالي مركز خاص للتقييم يسمى (المركز الفنلندي لتقييم التعليم العالي) **Finnish Higher Education Evaluation Council = FINHEEC**، وجاء القانون الجديد ليغير الوضع الرسمي لهذا المركز ولكنه لم يغير مهمته، وأصبحت الوكالة الجديدة تسمى (مركز التقييم الوطني للتعليم)**National Evaluation Center of Education** ، وهو المسئول عن عملية التقييم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم العالي، ويساعد هذا المركز مؤسسات التعليم العالي على تحديد نقاط القوة والممارسات الجيدة في عملياتها وأهدافها الإنمائية، ويستخدم النهج القائم على التحسين المستمر في جميع مراحل عملية التقييم كجزء من التخطيط والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.(Marja-Liisa Tenhunen, 2014:22.23)

وتقوم الحكومة الفنلندية بتقديم الدعم للجامعات وجامعات العلوم التطبيقية لتصبح قادرة على المنافسة الدولية، حيث وضعت الحكومة هدف أساسي لها بأن تصبح فنلندا البلد الأكثر كفاءة في العالم كله بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانياً: أسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في فنلندا:

تعتمد سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في فنلندا على مجموعة من الأسس والمبادئ منها:

١- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

تعتمد سياسة التعليم في فنلندا على مبدأ الجودة والكفاءة والعدالة والمساواة، وتهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمجتمع الفنلندي، حيث تستمر التنمية الاقتصادية المستدامة لتوفير أفضل أساس لضمان رفاهية الأمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتتماشى الخطوط العامة للنظام التعليمي الفنلندي مع دول الاتحاد الأوروبي من تساوي فرص التعليم لكل سكان فنلندا حتى المغتربين، حيث يضمن الدستور للمغتربين توافر فرص تعليم أساسي للجميع بغض النظرعن وضعهم المادي.(Hans Vossensteyn, 2008: 10)

٢- الربط بين سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل:

إن أي سياسة قبول ناجحة لابد ان تضمن انتقاء أكفأ العناصر وان تلبي احتياجات المجتمع من الأطر العلمية في جميع الاختصاصات، ونجد أن فنلندا لديها تاريخ طويل في تحديد الاحتياجات التعليمية التي تتناسب مع سوق العمل، فمنذ عام ١٩٧٠م وضعت لجنة رؤية التعليم التابعة لأمانة التخطيط بوزارة التعليم والثقافة بالتعاون مع المجلس الاستشاري للتخطيط التربوي التابع للوزارة، مقترحات لمجالات التعليم والتدريب اللازمة لسوق العمل على المدى البعيد، وتنظيم أماكن لتعلم الطلبة في الجامعات وفقاً لما يتضح من احتياجات سوق العمل، وفي عام ١٩٩٠م تغيرت هذه المجالات نتيجة تغير السياسات في الدولة والتحول إلى الليبرالية الجديدة، والتي أثرت على السياسات التعليمية بالتبعية والتحول إلى اللامركزية، وانتقال السلطة في يد السلطات المحلية، ولم تعد هناك حاجة إلى سيطرة الدولة كما كان سابقاً، فأصبحت السلطة المحلية هي المسئولة عن تحديد احتياجات سوق العمل وتوفير أماكن لتعليم الطلبة. (Hans Vossensteyn, 2008: 24)

٣- مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية:

تدعم الدولة فى فنلندا النظام التعليمى من أموال الضرائب، فالتعليم في فنلندا مجاني وإلزامي حتى الجامعة، فنجد أن المدارس بكافة مستوياتها مجانية للتلاميذ وبالإضافة إلى ذلك تقدم المدارس للتلاميذ وجبة طعام ساخنة فى كل يوم مدرسى، ولا تكلف المدرسة الأساسية فى فنلندا أى شيء للوالدين حيث أن هذه الخدمة العامة تسدد من أموال الضرائب، كما أن مدارس

الدرجة الثانية أيضاً تكون مجانية وتتضمن هذه المدارس الثانويات والمعاهد التعليمية المهنية، ولكن يدفع التلاميذ تكاليف الكتب المدرسية وغيرها من المواد الدراسية بأنفسهم، أما وجبة الغداء فتكون مجانية، ويمكن الحصول على دعم مادى للدراسة، حيث يحصل الطالب الفنلندى على المعونة الدراسية إذا كان متفرغاً للدراسة، إن المعونة المالية الدراسية هى دعم مادى يدفع لطلبة الدراسات الأساسية وذلك لأصحاب الجنسية الفنلندية بموجب شروط معينة. (Songa Dlalgren, 2013: 31)

ثالثاً: شروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في فنلندا:

يشترط للقبول بالتعليم الجامعي الفنلندي الحصول على شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة، وتركز الجامعات على التعليم القائم على البحث العلمي، وتمنح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

ويختص مجلس امتحان شهادة الثانوية العامة **the matriculation examination board** – والذي يتم تعيين أعضاؤه من قبل وزارة التعليم والثقافة – بإعداد وإدارة امتحان شهادة الثانوية العامة، كما يتولى هذا المجلس مسئولية التقييم النهائي لأوراق اجابات الطلبة، ويجرى هذا الامتحان كل ربيع وخريف في نفس الوقت من كل عام في جميع المدارس الثانوية العامة في فنلندا، ويدفع الطالب رسوم ثابته ٢٣ يورو كاشتراك في تأدية هذا الامتحان، بجانب ٢٧ يورو لكل امتحان مادة منفصلة، ويتاح للطلبة ٦ ساعات لإكمال كل اختبار، وجميع الامتحانات تحريرية ماعدا امتحان الاستماع في اللغة الانجليزية، وفي البداية يتم فحص الاختبارات من قبل معلمي المدارس، ومن ثم ارسالها إلى مجلس امتحان شهادة الثانوية العامة لإعادة فحصها، وحصول الطالب على شهادة اتمام الثانوية العامة. (Sonja Vainio and Henri Terho, 2009:24)

وتستخدم الجامعات الفنلندية أنواع مختلفة من معايير قبول الطلبة وفقا لما تحدده الكليات، فقد تكون عملية القبول مبنية على: (Hans Vossensteyn, 2008: 31)

١- الدرجة التي حصل عليها الطالب في امتحان نهاية الثانوية العامة **matriculation examination** بالإضافة إلى نتائج اختبار القبول **entrance test**، وهو الإجراء الأكثر شيوعاً في فنلندا.
٢- نتائج اختبار القبول فقط.
٣- الدرجات التي حصل عليها الطالب في شهادة الثانوية العامة وترك المدرسة الثانوية.
٤- درجات شهادة الثانوية العامة فقط.

٥- بالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الكليات تشترط أيضاً الخبرة في العمل والدراسات والتدريب العملي وغيرها.

ويتضح مما سبق أن القاعدة الأساسية في قبول الطلبة بالتعليم الجامعي الفنلندي هي أن إدارات الجامعات والكليات تقوم باختيار الطلبة على أساس درجات امتحان نهاية الثانوية العامة matriculation examination وشهادة إنهاء الدراسة the school-leaving certificate و/ أو امتحانات القبول entrance examinations ، وتماشياً مع استراتيجية التنمية المستقبلية فقد وافقت الجامعات ووزارة التعليم والثقافة على أهداف مشتركة لتسريع عملية الانتقال من المرحلة الثانوية إلى التعليم العالي.

وقد اعتمدت فنلندا على اختبارات القبول بأشكالها المختلفة بناء على إجراء العديد من البحوث التي شكلت اعتقاداً لديها بأن النجاح في المدرسة الثانوية لا يؤدي بالضرورة إلى النجاح في التعليم الجامعي، كما استخدمت هذه الامتحانات المنفصلة كجزء من سياسات الفرصة الثانية "second chance" وخاصة في المجالات التي يكون فيها عدد المتقدمين للقبول بالجامعات مرتفعاً نسبياً، فمن الجدير بالذكر أن أعداد كبيرة جدا من الأشخاص تتقدم سنوياً للالتحاق بالجامعات ولكن لا يقبل منهم سوى نصف العدد فقط في التعليم الجامعي والمهني ويبقى النصف الاخر في انتظار اعلان امتحان القبول المستخدم في فنلندا للعام التالي، ولكن على الرغم من تأخر الغالبية العظمى من الطلبة في الالتحاق بالجامعات إلا أنهم يجدون مكان تعلمهم في غضون ٣ سنوات.(Hans Vossensteyn, 2008: 18.19)

رابعاً: الاستقلال الذاتي للجامعات في فنلندا:

يعد الاستقلال الجامعي من القيم الاساسية للتعليم العالى فى المنطقة الاوروبية، إلى جانب مجموعة قيم أخرى مثل مشاركة الطلبة وغيرها، ويعتبر الاستقلال الجامعي من القضايا الموجودة فى كافة المجتمعات الديموقراطية. فكافة المجتمعات تطمح الى تحقيق نظام تعليمى على درجة عالية من الجودة، وتؤكد وثيقة ماجنا كارتا على ان "الجامعة مؤسسة مستقلة فى قلب المجتمع نظمت بشكل مختلف بسبب تراثها التاريخى وجغرافيتها، ولتلبية احتياجات العالم من حولهم يجب ان يكون البحث والتدريس مستقلان عن كافة اشكال السلطة السياسية والقوى الاقتصادية".(Sjur Bergan & et.al., 2016: 2,4)

تتجه الجامعات في فنلندا نحو الاستقلالية، والحكم الذاتي، وانخفاض توجيه الجامعات من قبل إدارة الدولة، ويمكن لكل جامعة أن تقرر بشكل مستقل المسائل التي سبق تحديدها في

التشريع، ولكن سيظل تمويل الجامعات في المقام الأول من ميزانية الدولة، حيث تتلقى الجامعات ٣ أنواع رئيسية من التمويل الحكومي: التمويل الأساسي وتمويل المشاريع، والتمويل القائم على الأداء.(Sonja Vainio and Henri Terho, 2009:31)

فقد أتاح قانون الجامعة الجديد في عام ٢٠١٠ للجامعات مركزاً قانونياً مستقلاً حيث حصلت الجامعات على استقلالها، فتغيرت علاقة الجامعة بالحكومة بعدة طرق وأثر ذلك على اجراءات إدارة الجامعة، وتغيرت العلاقة بين الموظفين وأصحاب العمل الجامعيين.-Marja) Liisa Tenhunen, 2014:5)

خامساً: علاقة سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات في فنلندا:

ترتبط الاستقلالية الجامعية ارتباطاً ايجابيا مع انشطة الجامعات والانجازات، وذلك طبقاً لسياسات التعليم الأوروبي، مما يوجب على الجامعات ان تكون تنظيمات مرنة من اجل ان يتكاملوا فى طريقهم للتحسين ولمواكبة عصر المعلومات التنافسى. İbrahim Serkan) Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu, 2016:80)

حيث تختار الجامعات الفنلندية طلابها بشكل مستقل، فإجراءات القبول وأوقات التطبيق والممارسات تختلف من مؤسسة لأخرى، وبالتالي يتم الرجوع إلى متطلبات القبول مباشرة من مكتب القبول التابع للمؤسسة التي ينتمي إليها. Centre for International Mobility) (CIMO), 2015:4)

كما تحدد الجامعات أعداد الطلبة التي ترغب في قبولهم بحرية تامة، حيث تقوم كل كلية بتحديد درجة معينة متفق عليها للقبول بها، ويتم عرض هذه الدرجات في مناقشات بين وزارة التعليم والثقافة والجامعات، وعليه تحدد جميع الكليات الأعداد التي تحتاج إليها وفقاً (للكوته) أو الحصة المعينة التي تكون محددة العدد والنسبة، ولان عدد المرشحين اكبر من عدد الاماكن المتاحة، فتطبق الجامعات مجموعة من معايير الاختيار، ويعتمد الاختيار عادة على نتائج الدراسة فى المراحل السابقة واختبار القبول بالجامعات، فالطلبة الذين اكملوا اختبار الثانوية العامة وحصلوا على شهادة اتمام المرحلة يكونوا بذلك قد استوفوا كافة الشروط العامة للقبول فى الجامعات.(Internationalizing education, 2015:7)

ويتم تصميم اختبارات القبول من قبل الجامعة وأعضاء هيئة التدريس أو الإدارة المعنية بتقييم المتقدمين حسب دافعيتهم ومدى ملائمتهم وكفاءتهم في مجال معين يرغبون التقدم اليه دون تدخل أي جهات أخرى، وهذا الاختبار قد يشمل أيضاً المقابلات أو الامتحانات القائمة على

المواد، أو يطلب من الطلبة اظهار مهاراتهم في مجال معين كما هو موجود في أكاديميات الفنون من خلال عمل نشاط معين، وعادة يتم اخيار الطلبة الغير حاصلين على شهادة الثانوية العامة من خلال اختبارات القبول فقط. (Hans Vossensteyn, 2008:31)

سادساً: أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في فنلندا:

تتأثر سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات الفنلندية بعدة عوامل داخلية منها:

١- العامل السياسي:

تعتبر فنلندا دولة ذات مساحة كبيرة بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبى الأخرى، إذ تبلغ مساحتها ٣٣٨١٢٧ كم٢ ولكنها قليلة في عدد سكانها، فهو لا يتجاوز ٥٤٠٠٠٠٠ نسمة عام٢٠١٣م، وتتمتع فنلندا بوجود مساحات واسعة من الطبيعة. (Songa Dlalgren, 2013: 42)

وفنلندا دولة ديمقراطية ذات نظام جمهورى، يرأس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، أما السلطة العليا فى فنلندا هى بيد الشعب الذى يمارسها مجلس النواب، يتم انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب مباشرة من قبل الشعب وتكون مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات وولاية مجلس النواب أربعة سنوات.(Songa Dlalgren, 2013: 42)

ويتولى البرلمان الفنلندي تمرير التشريعات المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي، ويضع الخطوط الرئيسية لسياسة التعليم، أما الحكومة ووزارة التعليم والثقافة فهي المسئولة عن اعداد وتنفيذ سياسة التعليم، وتكون وزارة التعليم والثقافة هي المسئولة عن التمويل من الموازنة العامة للدولة، وتقوم الحكومة بوضع خطة كل ٤ سنوات لتطوير التعليم والبحث العلمي. (Hans Vossensteyn, 2008:10)

وفنلندا بلد سيادة القانون يضمن دستورها لكافة المقيمين بها، بما فى ذلك الأجانب نفس الحقوق الأساسية، حيث ينص الدستور الفنلندى على أن كافة البشر متساوون ومتكافئون أمام القانون ولا يجوز التمييز ضد أى إنسان بأى شكل من الأشكال ولأى سبب كان. (Songa Dlalgren, 2013: 5)

ويتضح تاثير هذا العامل السياسي على سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات فيما يلي:

(١) انعكس النظام اللامركزي الذي تتمتع به فنلندا في حصول الجامعات على استقلالها الذاتي وحريتها في تحديد أنواع مختلفة من معايير قبول الطلبة وفقا لما تحدده الكليات.

(٢) كون فنلندا دولة سيادة قانون ينص دستورها على أن كافة البشر متساوون ومتكافئون أمام القانون أدى إلى اتاحة فرص متساوية أمام الطلبة للقبول بالتعليم الجامعي بدون أي تمييز.

(٣) حصول الجامعات الفنلندية على استقلاليتها أعطاها القدرة على تحديد أعداد الطلبة وتحديد معايير واختبارات القبول التي تتوافق مع كل كلية.

٢- العامل الاقتصادي:

في أعقاب الحرب اضطرت فنلندا لدفع تعويضات للاتحاد السوفيتى وبذل الفنلنديون جهوداً جبارة وسددوا تعويضات الحرب بسرعة وبفضل هذه الجهود نجحت فنلندا فى التحول إلى دولة صناعية متطورة وقد مكن ذلك النمو الاقتصادى فنلندا من تطوير مختلف مرافق دولة الرفاهية كنظام الرعاية الصحية والتعليمية وغيرها، (Songa Dlalgren, 2013: 44**) فهي واحدة من الاقتصاديات الأكثر تنافسية في العالم وذلك طبقا لمنتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١٣.** (Centre for International Mobility (CIMO), 2015:3)

ولذلك تسمى فنلندا بدولة رفاهية الشمال، حيث تتخذ مبدأ المساواة كحجر الزاوية الأساسي في الفكر التعليمي، وأدى ذلك إلى تألق التعليم الفنلندي، فقد استطاعت البلاد الدخول إلى مجتمع المعرفة والتفوق فيه عالمياً، ويظهر هذا في التصنيفات العالمية، والتي توضح أن فنلندا هي أعظم مكان يصلح للدراسة فهي أفضل نظام تعليمي في العالم، ويظهر هذا في منحنى التعليم من بيرسون عام ٢٠١٢. (Centre for International Mobility (CIMO), 2015:3)

ويتضح تاثير هذا العامل الاقتصادي على سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات فيما يلي:

(١) تمويل التعليم من أموال الضرائب حقق نوع من الرفاهية انعكس على سياسة القبول بالتعليم الجامعي فقد اتخذت الجامعات المستقلة من امتحانات القبول معياراً لقبول الطلبة على الرغم من ارتفاع تكاليف هذا المعيار واقبال العديد من الطلبة سنويا لاجتياز هذه الاختبارات ولعدة سنوات.

(٢) النمو الاقتصادي وزيادة التنافسية العالمية جعلت من نظام التعليم الفنلندي وسياساته محط أنظار دول العالم ومحاولة الاستفادة منها.

٣- العامل الاجتماعي:

إن أبرز الصفات الأساسية للمجتمع الفنلندى هى المساواة بين الرجال والنساء، والاهتمام بالتعليم، فكافة المواطنون متكافئون أمام القانون، كذلك يتم معاملة الأطفال على مبدأ المساواة كأفراد، وتنشط النساء فى مجال السياسة والأعمال، فعلى سبيل المثال ترأس الجمهورية حالياً امرأة ومن العادى فى فنلندا أن يقوم الرجال بالأعمال المنزلية إذ يقومون بالتنظيف وتحضير الطعام والعناية بالأطفال ويعطى الفنلنديون قيمة رفيعة للتعلم مدى الحياة، أى طوال حياة الإنسان ويعتقد الفنلنديون أن الدراسة تجعل الإنسان دائم النشاط ولذلك تتوفر فى فنلندا فرص الدراسة للجميع، صغاراً وشباباً وكباراً، فالدولة تدعم الدراسة.(Songa Dlalgren, 2013: 45)

ويتضح تاثير هذا العامل الاجتماعي على سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات فيما يلي:

(١) أن المجتمع بتضامنه واحساسة بالمساواة والعدالة وضع ثقته في التعليم الجامعي المستقل وقدرته على تطوير مستقبل فنلندا وتقديم امتحانات قبول تتميز بشفافيتها وعدم دخول الوساطة بها وبالتالي نجح هذا النظام بتأييد المجتمع له فهو داعم لنجاح أي سياسة.

(٢) اتاحة التعليم الجامعي اختبارات القبول باللغة السويدية والفنلندية على حد السواء.

القسم الخامس: وصف وتحليل لأهم الملامح المميزة لسياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في اليابان وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات:

تتضح ملامح سياسة قبول الطلبة في التعليم الجامعي الياباني وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعة من خلال المحاور التالية:

أولاً: خلفية عن التعليم الجامعي في اليابان:

تنقسم الجامعات حسب منشأها إلى ثلاث أقسام أولها: الجامعات القومية والتي أسست في الأصل بواسطة الحكومة اليابانية، ثانياً: الجامعات العامة والتي أسست بواسطة كيانات محلية عامة، ثالثا: الجامعات الخاصة التي أسست بواسطة المؤسسات الخاصة، ومن الجدير بالذكر أن كلا من الحكومة الوطنية والحكومات المحلية أعضاء للقطاع العام، حيث تمثل الحكومة الوطنية

الأمة نفسها وتدار تحت القانون القومي الأوحد، والحكومات المحلية مسئولة عن مناطق معينة وتدعم خدمات أساسية للشعب المقيم هناك. (Higher Education Bureau Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, 2009: 54)

وتعتبر وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا **MEXT** هي الجهة المسئولة عن التعليم الجامعي في اليابان، فهي مسئولة عن تنمية شعب مبتكر مبدع ذو شخصية ثرية، من خلال ريادة التعليم، والتعليم مدى الحياة، وريادة الأنشطة الأكاديمية والرياضة والثقافة وتقدم العلوم والتكنولوجيا الشاملة، كما أنها مكلفة بالشئون الإدارية المتصلة بالديانات. (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 13)

وتتصل بالتعليم الجامعي عدة منظمات مثل: المجتمع الياباني لريادة العلوم، وكالة علوم اليابان والتكنولوجيا، منظمة خدمات طالب الياباني، والمركز القومي لاختبارات القبول بالجامعة، كما أن للجامعة الرئيسية عدة مؤسسات مثل مؤسسة اليابان للجامعات القومية، مؤسسة اليابان للجامعات العامة، وغيرها للجامعات الخاصة، وأخرى للجامعات والكليات الخاصة. (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 13)

ويوجد باليابان المعهد القومي للشهادات الجامعية الأكاديمية والتقييم الجامعي، يختص هذا المعهد بممارسة القوانين العامة للوكالة الإدارية المتحدة وقانون المعهد، ويدير هذا المعهد عمليات اعتماد ظروف التعلم وأنشطة البحث العلمي في الجامعات، كما انه مسئول عن نتائج المتعلمون المختلفة، كما يقيم المعهد نتائج التعلم المختلفة المزودة بمستوى تعليم عالي وتمنح شهادات جامعية أكاديمية للمتعلمين الذين حققوا معايير أكاديمية مطلوبة. (Higher Education Bureau Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, 2009: 59)

ثانياً: أسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في اليابان:

لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي الياباني مجموعة من المبادئ والأسس نذكر منها:

١ – تكافؤ الفرص التعليمية:

منذ عصور ما قبل الحداثة كانت اليابان سباقة في اهتمامها بالتعليم ففي عهد **Meiji** عام ١٨٦٨ – ١٩١٢ تعلم القادة من المجتمع الغربي أن التعليم له دور أساسي في بناء وتحديث الأمة اليابانية، وبدأت حكومة **Meiji** في بناء نظام تعليمي عام حتى تستطيع اليابان

مواكبة الغرب المتقدم، وقد وجد القادة أن ألمانيا هو النموذج الأكثر ملائمة لأهداف التعليم في اليابان وكمرشد تعليمي لهم(Shigeru Narita, 1992: 1)

وبعد الحرب العالمية الأولى، وما أصاب اليابان من ويلات الحرب أصبح لدى الشعب الياباني اهتمام كبير بالديمقراطية وأفكارها وخاصة فكرة الاحترام المتبادل (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, http://www.mext.go.)، واتجهت النظم التعليمية إلى توفير فرص متكافئة وملائمة لجميع أبناء الشعب إيماناً منهم بأهمية كل فرد في بناء المجتمع وتقدمه وازدهاره.

وبالإضافة إلى التزام الحكومة بتوفير فرص تعليمية متساوية لمختلف أنواع المتعلمين، أوضح القانون الأساسي للتعليم المعدل في ٢٠٠٦ مبدأ التعليم مدى الحياة حيث ورد فيه (سوف يتم اتخاذ إجراءات لإيجاد مجتمع يستطيع فيه كل فرد أن يتعلم في جميع مراحل حياته متى سنحت له الفرصة وفي أي مكان ويطبق ما تعلمه طول حياته لتحسين نفسه وللعيش حياة كاملة) ويعتبر التعليم مدى الحياة من المبادئ الأساسية للتعليم في اليابان. (Ministry of Education, Culture, Sports, Science, and Technology (MEXT), 2008: 94)

٢- زيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي:

يعتبر اليابانيون التعليم شئ له قيمة كبيرة حيث يعتبرونه من أولوياتهم، وقد تمثل الاهتمام بالتعليم في اليابان، وإرساء قواعده وبنيته الأساسية، وقد ظهرت آثار النمو في التعليم، وخاصة التعليم العالي في التنظيم والبناء الفني التكنولوجي، وجيل العمالة الماهرة والمدربة(عبد الغني عبود وآخرون، ٢٠٠٠: ٣٩٢)

ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٠ الى اوائل عام ١٩٧٠ شهد التعليم الجامعي في اليابان نمو وتوسع سريع ملحوظ من حيث العدد، ففي عام ١٩٦٠ بلغ عدد الجامعات ٢٤٥ جامعة ، وفي عام ١٩٧٥ فقد أصبح عدد الجامعات ٤٢٠ جامعة، وذلك لتلبي الأعداد المتزايدة من الإقبال الاجتماعي على التعليم الجامعي.(Jun Oba, 2005: 5)

ثالثاً: شروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في اليابان:

يشترط للقبول بالجامعات اليابانية اجتياز اختبار قبول عام متكامل مشترك بين الجامعات، وامتحانات قبول للجامعة نفسها، بجانب درجات شهادة اتمام المدرسة الثانوية العامة، ويشرف على اعداد وتطبيق الاختبار المشترك المركز الوطني للقبول بالجامعة ويسمى اختبار المركز الوطني للقبول بالجامعة National Centre Test for University Admissions

(NCT)، أما اختبارات القبول بالجامعات فإنها تطبق بعد ظهور نتيجة الاختبار المشترك واجتياز الطالب له، ويتم من قبل الجامعة نفسها، وتتاح للطالب الذي لا يجتاز اختبار الجامعة التي اختارها فرصة أخرى واحدة في جامعة أخرى تلك السنة. (Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014: 29,36)

وقد أطلق العديد من النقاد في اليابان على الاختبار القومي للقبول بالجامعات (اختبار الجحيم)، حيث يعاني العديد من البالغين في اليابان من هذا الاختبار وأثاره، ولا سيما حتى عند التقدم لدخول كليات الدرجة الثانية أو الثالثة، ويعتبر المرور من هذا الاختبار هو الشرط الأساسي للقبول بالجامعة مما يجعل بعض الطلبة يقضون سنة إضافية أو سنتين بعد المدرسة الثانوية فى الإعداد لهذا الاختبار. (Gregory S. Poole, 2003:154)

ويتكون هذا الاختبار الموحد على المستوى القومي في اليابان من مجموعة من المعارف، ويسمى باختبار المركز الوطني الياباني للقبول بالجامعات NCTUA، ويتطلب التحاق الطلبة بالجامعات حصولهم على شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة بجانب هذا الاختبار الموحد. (Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014:37)

وبالنسبة لاختبارات القبول بالجامعات فيتم فحصها من خلال عدة عمليات لضمان الجودة، وتقوم هذه العملية بشفافية من خلال وسائل الإعلام، مع ايضاح تام للأسئلة والإجابات بعد اتمام الاختبار، ويتم الحكم على عملية القبول بالجامعة بواسطة القانون القومي والذي تخضع له الجامعات.(Cecile Hoareau McGrath and et.al., 2014:69,79)

والاختبار المركزي يتضمن اختبارات ورقية مسجلة على الحاسب الآلي واختبار قطعة فهم استماعية في اللغة الانجليزية في ٢٩ مادة دراسية من ٦ مجالات دراسية، ويسمح للجامعات باختيار مجالات الدراسة والمواد الدراسية كمتطلباتهم التطبيقية. (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 10**)**

وتنفق الأسر اليابانية كثير من المال والوقت لأجل اجتياز الاختبار القومي، حيث يكرس الطلبة من وقتهم عام او عامين بعد المدرسة العليا للتجهيز على مدى بعيد للبدء في الاختبار مرة أخرى، وغالبا ما يتلقون ارشاد مكثف بخصوص هذا الاختبار، كما ان هناك مدارس صممت خصيصا لمساعدتهم في التجهيز لخوض هذا الاختبار، فقد سميت هذه الفترة بالجحيم حيث ان هذه الاختبارات تحدد عدد الطلبة المقبول في الجامعة، وهناك اعتقاد سائد بأن جميع الطلبة اليابانيين يجب عليهم تحمل (جحيم الاختبار) حيث انه لا توجد احتمالية لتغييره، فهذا الاختبار

لابد ان يقام بالتعاون الكبير بين الطلبة والآباء والمؤسسات والجمهور العام. (Gregory S. Poole, 2003:154)

رابعاً: الاستقلال الذاتي للجامعات في اليابان:

خضعت الجامعات الوطنية اليابانية في الماضي لتقييم آدائها من قبل وزارة التربية كل ست سنوات، وبناء على هذا التقييم تحدد الوزارة خطط وموارد الجامعة للسنوات الست القادمة، ويخصص التمويل الحكومي للجامعات الوطنية من خلال المنح، ويتحكم في عملية الانفاق والشئون التعليمية والبحثية الرؤساء والهيئات والمجالس الإدارية في الجامعات مما يقلل من حقوق أعضاء هيئة التدريس وضعف استقلاليتهم، وعلى الجانب الأخر تتيح هذه المجالس الإدارية مشاركة خبراء خارجيين غير جامعيين في شئون الجامعة الداخلية والإدارة، وفي اصلاح عام ٢٠٠٤ تغير النمط التقليدي للجامعات الوطنية تغيراً جذرياً حيث انخفضت سلطة الرؤساء ومجالس الإدارة في اتخاذ القرارات واصبح دورهم تنفيذي بشكل أكبر، مع ازدياد استقلالية أعضاء هيئة التدريس، واصبحت الجامعات الوطنية قادرة على اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس في كلياتها، ومنذ ذلك الحين ازداد الحكم الذاتي والحرية والاستقلالية في الجامعات اليابانية وتحول الاستقلال من أعضاء هيئة التدريس إلى الاستقلال المؤسسي. (N.V. Varghese and Michaela Martin, 2014:110)

وقد تأثر النظام الإدارى فى الجامعات اليابانية بنظام الجامعة الألمانية والنموذج الجامعى الأمريكى، ولذلك تتميز إدارة الجامعات اليابانية بالخصائص التالية: (محمد محمد شريف شريف، ٢٠١٢: ١١٧،١١٨)

١- الحكم الذاتى: وهو نتيجة طبيعية للحرية الأكاديمية التى يكفلها الدستور، الذى يعطيها الحق فى اتخاذ قرارات ملزمة فى الأمور الأكاديمية.
٢- لمجلس الكلية دور كبير فى تطبيق نظام الحكم الذاتى، ويؤدى دوراً مركزياً فى إدارة شئون الجامعة، ولمجلس الكلية سلطة اتخاذ القرار بشأن المناهج والطلبة والموظفين والعمليات وغيرها، حيث يتمتع مجلس الكلية بالاستقلالية.
٣- تعطى الإدارة اليابانية للقطاع الخاص دوراً مهماً، حيث تمثل نسبة الالتحاق بالجامعات الخاصة حوالى ٧٥%، ويعطى القانون لهذه الجامعات الحرية المطلقة فى اتخاذ قراراتها دون تدخل حكومى، وتكون سلطة وزير التربية والتعليم إدارية فقط، وذلك بالتوجيه والمساعدة، ولضمان الجودة الأكاديمية والسلامة المالية.

٤- يتم اختيار رئيس الجامعة بالانتخاب.

٥- المرونة فى الإدارة الجامعية: حيث خففت الحكومة من سلطة سن القوانين، وأصبح للجامعة سلطة وضع المناهج وتنظيم أمورها الداخلية ووضع المعايير الأكاديمية والقواعد المتعلقة بالميزانية.

خامساً: علاقة سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات في اليابان:

اشارت العديد من الأدبيات إلى ضرورة وأهمية القرار المستقل للجامعة اليابانية، فلا يجب أن تنصاع الجامعات كلياً لطلبات الدولة أو المجتمع والتي قد يكون لها تأثير على البحث العلمي والتعليم ككل، ولكن يجب أن تنفذ أنشطتها بطريقة مستقلة، مع الحفاظ على التعاون مع المجتمع الخارجي بكافة أشكاله، وفي ظل الاصلاح الذي حدث في ابريل ٢٠٠٤ تحولت الجامعات الوطنية إلى مؤسسات شبه عامة وذلك للوصول بها إلى كيانات مستقلة يمتلك فيها رئيس الجامعة قوة إدارية حقيقية واتباع اسس مالية صحيحة تزيد من استقلالية الجامعة، وتتكون استقلالية الجامعة من عنصرين أساسيين العنصر الأول: هو حرية الحكم على محتوى التعليم والبحث العلمي، والعنصر الثاني هو حرية اختيار أشخاص ملائمين لهذا الغرض، وعلى ذلك يتضح أن استقلال الجامعة لا يقصد به انعزالها عن المجتمع والشعور بالسيادة، ولا الخروج عن نظمه وقوانينه، ولكنه يعنى حق الجامعة فى الإشراف على شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية، وعلى منشآتها الجامعية من خلال قانونها الخاص، وذلك فى ضوء الالتزام بالقواعد والقيم المنظمة للعمل داخل الجامعة، وفى إطار النظم والقوانين العامة فى المجتمع، بما يكفل للجامعة تحقيق أهدافها المنشودة.(Akito Arima, 2003:20,21)

وقد انعكس ذلك على اختبارات قبول الطلبة حيث تتم بشكل فردي لاختيار الطلبة للالتحاق بها وفقا لسياسة قبول الطلبة المعمول بها داخل كل جامعة، وتقوم كل جامعة باختيار طلابها على أساس التعليمات وتختلف طريقة التطبيق الاداري لسياسات القبول على حسب نوع الجامعة(وطنية،عامة، أوخاصة) وعلى حسب كل جامعة على حدى. (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 10)

سادساً: أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في اليابان:

تتأثر سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات اليابانية بعدة عوامل داخلية منها:

١- العامل السياسي:

كان نظام التعليم العالي الياباني يدار قبل الحرب من خلال نظام ادارة بيروقراطي منظم في الجامعات الحكومية القومية، واحداث موائمة بين الجامعات الحكومية القومية والعامة المحلية والخاصة، وتتميز المؤسسات الحكومية وبالأخص الجامعات الملكية -رغم قلة عددها- بهيئة تدريسية كبيرة وحصولها على تسهيلات عديد وترتيبها في الصدارة فيما يتعلق بتوزيع الميزانية مقارنة بالقطاعات الاخرى.(Jun Oba, 2005: 5)

ويحكم التعليم العالي في اليابان عدة قوانين أهمها القانون الاساسي للتعليم (قانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٦)، وقانون المدرسة التعليمي (قانون رقم ٢٦، لسنة ١٩٤٧). (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 15)

وفي عام ٢٠٠٤ تم تشريع نظام مؤسسة الجامعة القومية، ونظام مؤسسة الجامعة البلدية/الولاية، وقد نشرت الهيئة المركزية للتعليم **the central council for education** تقارير عن رؤية لمستقبل التعليم العالي في اليابان ٢٠٠٥، وقد اتخذت الحكومة اجراءات لتحسين التعليم استجابة إلى هذه التوصيات في ٢٠٠٨، ومنها وضع معايير وأنشطة الزامية لتطوير الكليات، وتم مراجعة القانون الاساسي للتعليم بشكل جوهري للمرة الاولى تقريبا منذ ٦٠ عام. (National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE), 2014: 4)

ويمكن القول أنه حدث تحول في التعليم العالي الياباني من ما يسمى بالتكتل إلى مرحلة ما بعد التكتل، والمقصود بذلك أنه حدث عملية تحول من تكتل التعليم العالي واقتصاره على مجموعة بسيطة من المؤسسات إلى توسع وامتداد التعليم العالي كمياً، وعليه حدثت تغيرات عديدة في التعليم العالي الياباني منذ عام ١٩٧٠ إلى الآن.(Futao Huang, 2015: 29)

ويتضح تاثير هذا العامل السياسي على سياسة قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي فيما يلي:

(١) نظام الإدارة البيروقراطي الذي كان سائداً في اليابان قبل الحرب أثر على اختيار اليابان لاختبار قومي موحد على مستوى الدولة كشرط أساسي للقبول بالجامعات.

(٢) تحول التعليم العالي الياباني من تكتل التعليم العالي واقتصاره على مجموعة بسيطة من المؤسسات إلى ما بعد التكتل وهو التوسع وامتداد التعليم العالي كمياً، ساعد في استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات اليابانية، كما أنه أثر على الجامعات بحيث أصبحت أكثر مسئولية واستقلالية في ادارتها واتجهت نحو الحكم الذاتي لشئونها في عصر تم فيه نزع القيود.

٢- العامل الاقتصادي:

أثناء منتصف الخمسينات وحتى السبعينات من القرن العشرين عاشت اليابان فترة ازدهار اقتصادي وزاد مستوى معيشة المواطن العادي، وأدى التصنيع السريع والتمدن إلى زيادة الأسر النووية وهي الأسر الصغيرة والتي تتكون من الأب والأم والأبناء. (Yoshihiko Goto, 2008:)

ويرجع أحد أسباب هذا التقدم إلى اعتبار العامل البشري هو العامل الفعال في بناء اليابان، سواء في الجوانب الاقتصادية أو العلمية أو التقنية، ونتيجة للتطور الاقتصادي السريع الذي حدث في اليابان والزيادة المهولة في أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، أدى هذا الى تطور تدريجي في النظام التعليمي الياباني، حيث بذلت اليابان أقصى ما في وسعها لبناء سياسات تعليم حديثة للتعليم الجامعي والارتقاء بسياسة القبول بالجامعات على وجه الخصوص، حتى تستطيع مواجهة هذه الأعداد الكبيرة من المتقدمين. (Futao Huang, 2015: 27)

ويعد تمويل التعليم في اليابان مسئولية مشتركة بين السلطات المركزية الوطنية والإقليمية والمحلية، وتقدم كل سلطة الدعم المالي اللازم لمؤسساتها التعليمية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى الخاصة بها، ولا يشترط أن يخصص جزء من الضرائب التي تجعلها الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية والمحلية لشئون التعليم بالتحديد بما يعني أنه لا توجد ضرائب خاصة على التعليم في اليابان وتقدم وزارة التعليم حوالي نصف ما يخصص للإنفاق على التعليم. (أحمد عبد الفتاح الزكي، ٢٠٠٤: ١٧٥،١٧٦)

ويتضح تأثير هذا العامل الاقتصادي على سياسة قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي فيما يلي:

(١) اعتماد اليابان على العنصر البشري لقلة مواردها الطبيعية جعلها تهتم اهتماما كبيرا بالفرد وتعليمه وأثر ذلك على انتقاء أفضل العناصر البشرية لاستكمال دراستهم الجامعية وتخريج أفراد على درجة عالية من الكفاءة والمهارة.

(٢) سعي الدولة لتمويل التعليم كفل لجميع أبنائها فرص متساوية من التعليم.

(٣) اعتماد التمويل على الضرائب ومصادر الدخل الأخرى أعطى للجامعات مرونة أكبر واستقلالية في إدارة شئونها المالية.

٣- العامل الاجتماعي:

تعتبر فترة الاختبار القومي للقبول بالجامعات فترة جحيم، حيث يعاني العديد من البالغين في اليابان من هذا الاختبار وأثاره حيث أنه يسبب القلق ويؤدي ببعض الطلبة إلى الانتحار، وتؤثر الضغوط الاجتماعية في المجتمع الياباني وضغوط اختبار الجحيم في اجبار المجتمع الياباني المحافظ للتحرك نحو ايجاد طرق جديدة ابداعية لمحاولة جذب الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، فهناك ضغوط جديدة تواجه المجتمع الياباني وتدعو لتغيير أنظمة القبول القديمة، فهناك تحديات سكانية تتمثل في ما يسمى ب (شوشيكا) بمتلازمة متوسط عدد المواليد المنخفض و (كوريكا) متلازمة الشيخوخة، وبالطبع فأن هذه التغيرات أثرت على بناء المجتمع الياباني، ويتضح هذا التأثير بالفعل في أعداد الطلبة في المدارس. (Gregory S. Poole, 2003:155)

وعلى الرغم من ان اجراءات القبول أصبحت اكثر ابداعية في السنوات الحديثة، فقد قاومت غالبية الجامعات أي تغير في نظام يعتبرونه اصبح في موضعه الصحيح منذ عصر ميجي ١٨٠٠م، حيث ان نظام قبول الجامعة والنظام التعليمي بشكل عام ثابت أصلاً، حيث يشكك المعترضون باي نظام جديد انه سيخلق بناء طبقية وتنقية في المجتمع، اما في النظام الثابت القديم فيصنف الطلبة بصرامة وفق معيار مرجعي قومي محدد، وفيه يقدم المعلمون النصائح لطلابهم عند اختبارات قبول الجامعة والتي على اساسها احتمالية قبولهم. (Gregory S. Poole, 2003:154)

القسم السادس: وصف وتحليل لأهم الملامح المميزة لسياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات:

تتضح ملامح سياسة قبول الطلبة في التعليم الجامعي المصري وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعة من خلال المحاور التالية:

أولاً: خلفية عن التعليم الجامعي في مصر:

يتمثل التعليم الجامعى بمصر فى ٢٧ جامعة حكومية منها: جامعة القاهرة، الإسكندرية، أسوان، عين شمس، الفيوم، قناة السويس، كفر الشيخ، المنصورة، الشرقية، وغيرها ويحكمها جميعاً قانون الجامعات، وهى ممثلة فى المجلس الأعلى للجامعات، و٤ جامعات أهلية وهي جامعة النيل، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني، الجامعة العمالية، وهناك جامعة الأزهر التى تضم عدداً من الكليات وتخضع لتنظيم آخر فى إطار مختلف، فضلاً عن وجود ٢٠ جامعة خاصة أهمها: الجامعة الأمريكية فى القاهرة، الجامعة البريطانية في القاهرة، جامعة ٦ أكتوبر وغيرها، بالإضافة إلى ١٢ أكاديمية: منها أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم، أكاديمية الشروق، أكاديمية القاهرة الجديدة وغيرها.(ويكيبيديا الموسوعة الحرة،(٢٠١٧/٧/٥))

وتعتبر الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد هي المسئولة عن تقييم واعتماد الجامعات المصرية بشرط أن يتوافر لديها الأهلية الكافية لذلك، وذلك من خلال عدة شروط محددة. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،(٢٠١٧/٧/٥))

ويعاني التعلم الجامعي اليوم في مصر من عقبات تتمثل في معوقات تحول دون أداء الجامعات لدورها التنموي المأمول لمجتمعاتها، فبينما يستمر النمو المتواصل في التعليم الجامعي وتتسع مجالاته مع وجود زيادة مطردة في أعداد طلابه، فإن هناك، وعلي الجانب الآخر، المشكلات المرتبطة بقصور الإمكانيات الرسمية والذاتية للجامعات عن استيعاب كل الأعداد المتقدمة للقيد في سلك التعليم النظامي بها من ناحية، وعن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة لتحديث نظم الدراسة وبرامجها التعليمية، ومعاملها ومكتباتها، وبنيتها الأساسية من ناحية أخري، هذا فضلاً عن استمرار ارتفاع حجم تكاليف وأعباء تقديم الخدمات التعليمية بكل مستوياتها، وفي كل مراحلها، وتزايد ضغوطها علي الموازنة العامة من جانب ثالث، إضافة إلي تداعيات تدني جودة الخريجين، وتراجع فرصتهم إزاء اشتداد حدة المنافسة الدولية. (منير محمود بدوي السيد، ٢٠٠٥: ١٩٢،١٩٣)

ثانياً: أسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر:

تقوم فلسفة قبول الطلبة فى الجامعات المصرية على اساس مبدأ ديمقراطية التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين بغير تفرقة بين مواطن وآخر ترجع إلى الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعى أو أى اعتبار آخر غير استعداداته الذهنية، بحيث تتم المفاضلة بين الطلبة الراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى على اساس المجموع الكلى فى الشهادة الثانوية.

ويمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة فى سياسات القبول فى التعليم الجامعي فى مصر والمحددة لها على النحو التالى: (محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٣٣،٤٣٢)

١- المفاهيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تعطى للمؤهل الجامعي قدسية وقيمة كبيرتين بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى، مما يزيد من الاندفاعات والضغط للالتحاق بالجامعة، فالدرجة الجامعية تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً بصفة عامة فى التقدير الاجتماعى للفرد.

٢- سياسة الأجور التى تقوم على اساس ربط الأجر بالشهادة الحاصل عليها العامل بصفة رئيسية وليس على اساس العمل الذى يؤديه ونوعيته، فالحصول على درجة جامعية يضمن للفرد الحصول على راتب معين، ويفتح الطريق أمامه إلى أعلى الدرجات المالية حتى يصل إلى وظائف الإدارة العليا، الأمر الذى أدى إلى الاندفاع والإقبال على التعليم الجامعى.

٣- التدخل السياسى فى سياسية القبول من أجل إرضاء الجماهير وذلك بالضغط على الجامعات لقبول أكبر عدد من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بصرف النظر عن الإمكانات التعليمية المتاحة بها.

٤- إلزام الطالب بالالتحاق بالجامعات فى ذات العام الذى حصل فيه على شهادة الثانوية العامة، فإذا لم يتيسر له ذلك ضاعت عليه فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي، الأمر الذى يزيد من الضغط على الالتحاق بالجامعة لاغتنام الفرصة الوحيدة.

٥- تزايد أعداد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة، الأمر الذى يؤثر بالسلب فى تخطيط سياسات القبول بالتعليم الجامعي.

ثالثاً: شروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر:

يتم قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر على أساس معدل مجموع درجاتهم بامتحانات الثانوية العامة، طبقاً لتسلسل رغباتهم المثبته في استمارة خاصة معدة لهذا الغرض، ويحق لكل طالب الاعتراض على ترشيحه لاختصاص معين أو أحقيته بالترشيح لاختصاص أخر خلال فترة معينة بعد اعلان قوائم القبول مباشرة وذلك في حالة تسجيله اختصاصاً ما وعدم قبوله فيه، بينما تم قبول آخرين في حدود مجموع درجاته بهذا الاختصاص. (اسراء محمد الحداد، ٢٠١٠: ٤٨٦)

وهناك جهتان مركزيتان تضعان السياسات والقواعد والشروط الخاصة بالقبول فى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة فى مصر، وهما المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة

للجامعات، ووزارة التعليم العالى بالنسبة للمعاهد العليا والمتوسطة. (محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٣٣)

ووفقاً للمادة (٧٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لسنة (٢٠٠٦)، يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات، بعد أخذ رأي مجالس الكليات المختلفة عدد الطلبة من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادة المعادلة، ومع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلبة الذين يقبلون من غير ابناء جمهورية مصر العربية ويصدر بقبولهم قرار من وزير التعليم العالي، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المقبولين أو المحولين في كل كلية على ١٠% من عدد الطلبة المقبولين من أبناء جمهورية مصر العربية. (مادة (٧٤) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، ٢٠٠٦: ٦٩)

أما المادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، فقد نصت على أنه يشترط قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس: ١- أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات ويعد أخذ رأي مجالس الجامعات ومجالس الكليات، ٢- أن يثبت الكشف الطبي خلوه من الأمراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة التي يتقدم لها وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الكليات، ٣- أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على ترخيص بالانتظام في الدراسة من الجهة التي يعمل بها إذا كان عاملاً بالحكومة أو غيرها، ٤- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة. (مادة (٧٥) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، ٢٠٠٦: ٦٩، ٧٠)

ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ الدرجات الحاصل عليها الطالب فى الشهادة الثانوية العامة كمعيار أحادى فى القبول الحالي، تم اتباعه خلال جيل كامل وتولاه مكتب التنسيق الذى يسير فيه القبول على أساس آلى سيطر فيه الحاسب على حسن قياس الموهبة البشرية والاستعداد الطبيعى عند الطالب، وكاد أن يختفى معه تخير الطالب للكلية التى يرغبها وتخير الكلية والجامعة لنوع الطالب الذى يصلح للدراسة فيها، وقد كان هذا النظام ملائماً بالنسبة لتحقيق العدالة الحسابية المطلقة فى المفاضلة بين الطلبة المتقدمين للجامعة، ولكن هذا النظام استنفذ أغراضه،

ولم تعد تأخذ به دول العالم المتقدم كمعيار أحادى للقبول. (محمد فوزي عبد المقصود، ٢٠٠١: ٤٤٩،٤٥٠)

رابعاً: الاستقلال الذاتي للجامعات في مصر:

كونت حكومة الضباط الأحرار بعد ثورة يوليو مباشرة لجنة على مستوى عال لدراسة أحوال الجامعات والتقدم باقتراحات وإصلاحها، وقد جاء فى تقرير اللجنة: أن التعليم الجامعى يحكمه مبدءان الأول هو الاستقلال والحرية التامة للجامعة والثانى هو أن الجامعة حرة فى التصرف فى الميزانية المخصصة لها فى الأوجه التى تراها مناسبة، وعلى الأساتذة أن ينتخبوا العميد لمدة عامين قابلة للتجديد، لكن الحكومة لم تأخذ بهذه المقترحات وألقت بها فى سلة المهملات، ومنذ عام ١٩٥٤ فقدت الجامعة استقلالها تماماً وأصبحت بالكامل تحت سيطرة وزير المعارف، بل وتحت سيطرة أجهزة الأمن المختلفة. (محمد أبو الغار، ٢٠٠١: ٢٥٧)

على الرغم من نص المادة (١٨) من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية، على أن الجامعات يكفل لها الدستور استقلالها، وعلى الرغم من التأكيد على هذا المبدأ فى المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م، كما سبق الذكر.

لا يمكن القول إن الجامعات فى مصر قد تمتعت بكافة أبعاد استقلالها فى أى فترة من الفترات، وإن كان من الضرورى الاعتراف بأن مدى هذا الاستقلال وحدوده قد تباين من فترة إلى أخرى، ومن نمط من التعليم الجامعى إلى نمط آخر، ولكن من المؤكد أن مساحة الاستقلال الذاتى هذه قد ضاقت كثيراً منذ السبعينيات، وأن انتهاك استقلال الجامعة كان يتم أساساً على يد السلطات الحكومية. (محمد طه حنفى ، ٢٠٠٩: ١٩٠)

ويمثل مفهوم استقلال الجامعة ضمانة لعمل الجامعة بعيداً عن تدخلات السلطة السياسية، وهذا مفهوم يقوم على دعامات ثلاث هى: حماية الحرية الأكاديمية واستقلال المجالس والقيادات الجامعية عن السلطة السياسية وحصانة أعضاء هيئات التدريس ضد الفصل أو النقل التعسفى بسبب عملهم، ولكن نصوص قانون تنظيم الجامعات جاءت مهدرة لتلك الضمانات، مما انعكس أثره على مناخ العمل الجامعي.

إن أزمة الجامعات المصرية ترجع إلى طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة السياسية، والتى اتسمت بتسلط الدولة على الجامعة، ونقص الاعتمادات المالية، وقد ترتب على سيطرة الدولة على الجامعة عدم السماح لها بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة. (محمد محمد شريف شريف، ٢٠١٢: ٩٥)

خامساً: علاقة سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات في مصر:

تبنى سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر على الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي، ولا تضع هذه العملية الطلبة في الأماكن المناسبة لهم، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بأدائهم الأكاديمي التالي في المرحلة الجامعية. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والبنك الدولي ، ٢٠١٠: ١٦٢)

ويتضح من هذه السياسة مدى معاناة الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال الذاتي، حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية، فالجامعات ليست حرة فى تحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس، والعاملين، وأعداد الطلبة المقبولين سنوياً بها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لدى الجامعة ذاتها.(أحمد عزت وأخرون، ٢٠١١: ٢٦)

ويمكن توضيح مظاهر ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية فيما يلى:(محمد طه حنفى، ٢٠٠٩: ٢٠٩)

١ – أن الجامعات المصرية لا تحدد أهدافها أو استراتيجياتها بنفسها، حيث إنه فى إطار من تنميط التعليم الجامعى المصرى، تصاغ تلك الأمور بطريقة فوقية، أى من خلال القوانين والتشريعات التى يضعها المجلس الأعلى للجامعات.

٢ – أن الجامعات المصرية لا تستطيع أن تحدد قواعد وإجراءات العمل بها، وذلك لأنها لا تضع هياكلها الإدارية بنفسها.

٣ – أن الجامعات المصرية تخضع – إدارياً ومالياً – لرقابة العديد من الجهات، التى لا يوجد بينها أدنى تنسيق.

٤ – أن دور الجامعات فيما يتعلق بأعداد الطلبة الذين تقبلهم فى كل عام، لا يتجاوز حد اقتراح تلك الأعداد، حيث إنها لا يمكنها الاعتراض على تلك الأعداد، وليس أمامها سوى الموافقة، فالأمر هنا يقع فى يد المجلس الأعلى للجامعات، حيث يفرض على الجامعات ما يجب أن تقبله من الطلبة فى كل عام.

٥ – أن القيادات الجامعية بالجامعات المصرية، يتم تعيينها من قبل السلطات العليا بالمجتمع، ومن ثم فإن ذلك الأمر ينتقص كثيراً من الاستقلال الجامعى بشقيه المالى والإدارى، ويجعل الجامعات تبتعد كثيراً عن الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال اختيار القيادات الجامعية.

ويتضح مما سبق أن عدم قدرة الجامعات على تحديد أعداد الطلبة المقبولين بها واختيار معايير القبول المناسبة يعتبر مظهر من مظاهر ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية.

سادساً: أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في مصر:

تتأثر سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بعدة عوامل داخلية منها:

١- العامل السياسي:

مر النظام السياسى المصرى بمراحل مختلفة، مارس خلالها أشكالاً من التجريب فى محاولة للبحث عن سياسات مستقرة، وصيغة مستقرة للنظام فقد اتجه تارة نحو الشرق حيث الماركسية والشيوعية يأخذ من فكرها وفلسفتها ويطبق النظام الاشتراكى، ثم اتجه تارة أخرى نحو الغرب حيث النظام الرأسمالى، مما يوضح مدى الخلط والتردد بين الفلسفات المختلفة فليست هناك سياسة واضحة المعالم، وقد انعكس هذا على السياسة التعليمية فحلت بها نفس مظاهر التحول وعدم الاستقرار التى أصابت النظام السياسى بذاته. (عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠١١: ٤٤)

وقد دعم موقع مصر بشكل أو بآخر التوجه نحو المركزية، فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها، وأن تكتل كل إمكاناتها لتقدم إلى العالم جبهة رادعة، وفى ضوء ذلك ليس من المستغرب أن تنحو إدارة التعليم الجامعى المصرى نحو التنميط، متسقاً بالطبع مع نهج المركزية الشديدة الذى تحرص عليها الحكومات المصرية المتعاقبة، فالدولة فى مصر عادة لا تحب لأى نشاط أن يكون متحرراً من سلطتها وعينها المراقبة والمتدخلة دائماً عند اللزوم. (محمد طه حنفى، ٢٠٠٩: ١٩٨،١٩٩) ومن الجدير بالذكر أن مبدأ الاستقلال لا يتسق مع هذا النهج المركزي الشديد.

وقد تأسس المجلس الأعلى للجامعات عام ١٩٥٠ بناء على اقتراح طه حسين وأصبحت رئاسته منذ عام ١٩٥٤ لأقدم مديرى الجامعات، وفى ١٩٦٣ أصبحت الرئاسة لوزير التعليم العالى، وهكذا أصبح المجلس الأعلى للجامعات هو المهيمن تماماً على الجامعات، فرئيسه هو الوزير وهو الذى يعين مديرى ووكلاء الجامعات وأعضاء المجلس، ويعين أيضاً الأعضاء من الخارج، واصبحت قرارات المجلس الأعلى نافذة وملزمة للجامعات، وتم توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات فأصبح يحدد نقطة الدراسة والامتحانات والدرجة العلمية ورسم سياسة

الكتب والمذكرات وأصبح له حق وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح، وهكذا فقدت الجامعة استخدامها بالكامل وأصبحت مجالس الأقسام والكليات والجامعات لا سلطة حقيقية لها، وإنما الأمر كله فى يد الوزير. (محمد أبو الغار، ٢٠٠١: ٢٥٧)

٢- العامل الاقتصادي:

اتجهت مصر كغيرها من الدول للتوسع فى التعليم وديمقراطيته، مما كان له الأثر البالغ فى تردى الأوضاع المالية للنظم التعليمية، وبداية الانكماش فى موازناتها فى العالم كله، وفى مصر بشكل خاص الأمر الذى وجه الباحثين وصناع السياسة التعليمية إلى توجيه الاهتمام إلى المسئوليات الجديدة لتمويل التعليم وتدبر موارد ومصادر تمويلية متنوعة وجديدة وغير تقليدية، ويؤدى انخفاض الأموال المخصصة لتمويل التعليم إلى تدهور ملحوظ فى جودة التعليم(عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠١١: ٣٨)

كما أن زيادة الطلب على الالتحاق بالجامعات وزيادة تكلفة التعليم العالي بشكل عام، جعل معيار معدل درجات الطالب في الدراسة الثانوية هو الشائع الاستخدام في مصر نظراً لقلة تكلفته المادية مقارنة باختبارات القبول التي تحتاج إلى الكثير من النفقات.

٣- العامل الاجتماعي:

أكد الدستور المصرى وقانون تنظيم الجامعات بالنصوص على استقلال الجامعات، وتحقيق الاستقلال الكامل للجامعات يرتبط بدرجة الحرية التى تنعم بها، فهى التى تمكن الجامعات من تحقيق أدوارها التى حددتها لنفسها، وتلك التى يتوقعها المجتمع منها، ومن ثم فإن افتقاد الجامعة للاستقلال والحرية فى إدارة شئونها يفقدها الكثير من خصائصها، وقدرتها على تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع. (محمد محمد شريف شريف، ٢٠١٢: ٩٥)

وقد أثر زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعي، وحرص المسئولين على مواجهة هذه الزيادة وإرضاء المجتمع من خلال سياسة الباب المفتوح، حيث التسهيلات المتعددة، أثر على نقص الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم، وعدم التناسب بين نوعية بعض مخرجات النظام واحتياجات سوق العمل.

القسم السابع: تحليل مقارن لأهم الملامح المميزة لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان ومصر وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات:

يتعرض القسم الحالي للتحليل المقارن لسياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر وذلك من خلال خطوتين رئيسيتين: الخطوة الأولى: وتشمل المقابلة أو ما يعرف بالمقارنة المبدئية والتي تهدف إلى الوصول لاستنتاج الفرض الحقيقي للبحث حول سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات، وسوف تتم هذه الخطوة عن طريق وضع المادة العلمية المتضمنة في خبرات فنلندا واليابان ومصر بشكل يسمح بمقارنتها، وهي على الترتيب فنلندا واليابان ومصر، ثم الموازنة بينهم بالاستناد إلى الإطار النظري الذي سبق عرضه في القسمين الثاني والثالث من البحث، وأما الخطوة الثانية: فتتناول المقارنة التفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة في ضوء محاور البحث المقررة وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية، وفيها يتم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث الذي تم التوصل إليه في خطوة المقابلة، من خلال معرفة أوجه الاستفادة من سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات في دول المقارنة.

الخطوة الأولى: المقابلة (المقارنة المبدئية):

يتم في هذه الخطوة تصنيف المادة العلمية التي سبق عرضها في دول المقارنة، والموازنة بينهم من خلال إجراء المقابلة، بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث.

أولاً: أوجه المقابلة بين فنلندا واليابان ومصر فيما يتعلق بالخلفية عن التعليم الجامعي:

١ – فنلندا:

يتكون نظام التعليم العالي الفنلندي من قطاعيين متوازيين هما: الجامعات وجامعات العلوم التطبيقية، وبجانب هذان القطاعين يوجد عشرة مؤسسات مختلفة، إلى جانب الأكاديمية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وكلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، وتقع مسئولية توجيه وإدارة الجامعات على عاتق وزارة التعليم والثقافة فهي أعلى سلطة تعليمية في فنلندا، ويوجد قاعدة بيانات تسمى (كوتا) توفر هذه القاعدة معلومات عن الجامعات ومجالات التعلم باللغة الفنلندية والسويدية والانجليزية، ويوجد داخل فنلندا مركز واحد للتقييم على كافة المستويات يسمى(مركز التقييم الوطني للتعليم).

٢ – اليابان:

تنقسم الجامعات اليابانية إلى: الجامعات القومية والتي أسست بواسطة الحكومة اليابانية، والجامعات العامة والتي أسست بواسطة كيانات محلية عامة، والجامعات الخاصة التي أسست بواسطة المؤسسات الخاصة، وتعتبر وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا MEXT هي الجهة المسئولة عن التعليم الجامعي في اليابان، وتتصل بالتعليم الجامعي الياباني عدة منظمات مثل: المجتمع الياباني لريادة العلوم، والمركز القومي لاختبارات القبول وغيرها، كما يوجد باليابان المعهد القومي للشهادات الجامعية الأكاديمية والتقييم الجامعي ويدير هذا المعهد عمليات اعتماد ظروف التعلم وأنشطة البحث العلمي في الجامعات.

٣- مصر:

يتمثل التعليم الجامعى بمصر فى ٢٧ جامعة حكومية وهى ممثلة فى المجلس الأعلى للجامعات، و ٤ جامعات أهلية وهناك جامعة الأزهر وتخضع لتنظيم آخر فى إطار مختلف، فضلاً عن وجود ٢٠ جامعة خاصة، بالإضافة إلى ١٢ أكاديمية، ويعاني التعلم الجامعي اليوم في مصر من عقبات تتمثل في معوقات تحول دون أداء الجامعات لدورها التنموي المأمول لمجتمعاتها.

ثانياً: أوجه المقابلة بين فنلندا واليابان ومصر فيما يتعلق بأسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

١ – فنلندا:

من هذه الأسس والمبادئ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث تعتمد سياسة التعليم في فنلندا على مبدأ الجودة والكفاءة والعدالة والمساواة، والربط بين سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، ونجد أن فنلندا لديها تاريخ طويل في تحديد الاحتياجات التعليمية التي تتناسب مع سوق العمل، ومع تغير السياسات في الدولة والتحول إلى الليبرالية الجديدة، تغيرت السياسات التعليمية بالتبعية والتحول إلى اللامركزية، وانتقال السلطة في يد السلطات المحلية، فهي التي تمتلك القرار بشأن ما تورده من أشخاص لسوق العمل، ولم تعد هناك حاجة إلى سيطرة الدولة كما كان سابقاً، ومراعاة الإمكانيات المادية والبشرية، حيث تدعم الدولة فى فنلندا النظام التعليمى من أموال الضرائب، فالتعليم في فنلندا مجاني وإلزامي حتى الجامعة.

٢ – اليابان

من هذه الأسس تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم مدى الحياة، حيث أن ما أصاب اليابان بعد الحرب العالمية الأولى من ويلات الحرب أصبح لدى الشعب الياباني اهتمام

كبير بالديمقراطية وأفكارها واتجهت النظم التعليمية إلى توفير فرص متكافئة وملائمة لجميع أبناء الشعب كما أوضح القانون الأساسي للتعليم المعدل في ٢٠٠٦ مبدأ التعليم مدى الحياة، زيادة الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي، حيث يعتبر اليابانيون التعليم شئ له قيمة كبيرة، وقد تمثل الاهتمام بالتعليم في اليابان عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

٣- مصر:

تقوم فلسفة قبول الطلبة فى الجامعات المصرية ومعاهد على اساس مبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين، بحيث تتم المفاضلة بين الطلبة الراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى على اساس المجموع الكلى فى الشهادة الثانوية، ومن أهم العوامل المؤثرة فى سياسات القبول فى التعليم الجامعي فى مصر والمحددة لها المفاهيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تعطى للمؤهل الجامعي قدسية وقيمة كبيرتين، التدخل السياسى فى سياسية القبول من أجل إرضاء الجماهير، إلزام الطالب بالالتحاق بالجامعات فى ذات العام، وتزايد أعداد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة.

ثالثاً: أوجه المقابلة بين فنلندا واليابان ومصر فيما يتعلق بشروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي:

١- فنلندا:

يشترط للقبول بالتعليم الجامعي الفنلندي الحصول على شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة، وتستخدم الجامعات الفنلندية أنواع مختلفة من معايير قبول الطلبة وفقا لما تحدده الكليات، ومنها: الدرجة التي حصل عليها الطالب في امتحان نهاية الثانوية العامة matriculation examination بالإضافة إلى نتائج اختبار القبول entrance test ، وهو الإجراء الأكثر شيوعاً في فنلندا، أو نتائج اختبار القبول فقط، أو الدرجات التي حصل عليها الطالب في شهادة الثانوية العامة وترك المدرسة الثانوية، أو درجات شهادة الثانوية العامة فقط.

٢- اليابان:

يشترط للقبول بالجامعات اليابانية اجتياز اختبار قبول عام مشترك بين الجامعات، وامتحانات قبول للجامعة نفسها، بجانب درجات شهادة اتمام المدرسة الثانوية العامة، ويشرف على اعداد وتطبيق الاختبار المشترك المركز الوطني للقبول بالجامعة ويسمى اختبار المركز الوطني للقبول بالجامعة National Centre Test for University Admissions (NCT)،

أما اختبارات القبول بالجامعات فإنها تطبق بعد ظهور نتيجة الاختبار المشترك واجتياز الطالب له، ويتم من قبل الجامعة نفسها، وتتاح للطالب الذي لا يجتاز اختبار الجامعة التي اختارها فرصة أخرى واحدة في جامعة أخرى تلك السنة، وقد أطلق العديد من النقاد في اليابان على الاختبار القومي للقبول بالجامعات (اختبار الجحيم).

٣- مصر:

يتم قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر على أساس معدل مجموع درجاتهم بامتحانات الثانوية العامة، طبقاً لتسلسل رغباتهم المثبته في استمارة خاصة معدة لهذا الغرض، ويتم تنافس الطلبة المتقدمين لكل اختصاص حسب تسلسل مجاميع درجاتهم فقط، ويختص المجلس الاعلى للجامعات بوضع السياسات والقواعد والشروط الخاصة بالقبول فى الجامعات فى مصر.

رابعاً: أوجه المقابلة بين فنلندا واليابان ومصر فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للجامعات:

١- فنلندا:

تتجه الجامعات في فنلندا نحو الاستقلالية، والحكم الذاتي، وانخفاض توجيه الجامعات من قبل إدارة الدولة، ويمكن لكل جامعة أن تقرر بشكل مستقل المسائل التي سبق تحديدها في التشريع، ولكن سيظل تمويل الجامعات في المقام الأول من ميزانية الدولة، وقد أتاح قانون الجامعة الجديد في عام ٢٠١٠ للجامعات مركزاً قانونياً مستقلاً حيث حصلت الجامعات على استقلالها، فتغيرت علاقة الجامعة بالحكومة.

٢- اليابان:

منذ اصلاح عام ٢٠٠٤ تغير النمط التقليدي للجامعات الوطنية تغيراً جذرياً حيث انخفضت سلطة الرؤساء ومجالس الإدارة في اتخاذ القرارات واصبح دورهم تنفيذي بشكل أكبر، مع ازدياد استقلالية أعضاء هيئة التدريس، واصبحت الجامعات الوطنية قادرة على اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس في كلياتها، ومنذ ذلك الحين ازداد الحكم الذاتي والحرية والاستقلالية في الجامعات اليابانية وتحول الاستقلال من أعضاء هيئة التدريس إلى الاستقلال المؤسسي.

٣- مصر:

على الرغم من نص المادة (١٨) من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية، على أن الجامعات يكفل لها الدستور استقلالها، وعلى الرغم من التأكيد على هذا المبدأ فى المادة الأولى

من قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م، لا يمكن القول إن الجامعات فى مصر قد تمتعت بكافة أبعاد استقلالها فى أى فترة من الفترات.

خامساً: أوجه المقابلة بين فنلندا واليابان ومصر فيما يتعلق بعلاقة سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات:

١- فنلندا:

تختار الجامعات الفنلندية طلابها بشكل مستقل، فإجراءات القبول وأوقات التطبيق والممارسات تختلف من مؤسسة لأخرى، وبالتالي يتم الرجوع إلى متطلبات القبول مباشرة من مكتب القبول التابع للمؤسسة التي ينتمي إليها، كما تحدد الجامعات أعداد الطلبة التي ترغب في قبولهم بحرية تامة، حيث تقوم كل كلية بتحديد درجة معينة متفق عليها للقبول بها، ويتم عرض هذه الدرجات في مناقشات بين وزارة التعليم والثقافة والجامعات.

٢- اليابان:

في ظل الاصلاح الذي حدث في ابريل ٢٠٠٤ تحولت الجامعات الوطنية إلى مؤسسات شبه عامة وذلك للوصول بها إلى كيانات مستقلة يمتلك فيها رئيس الجامعة قوة إدارية حقيقية واتباع اسس مالية صحيحة تزيد من استقلالية الجامعة، وقد انعكس ذلك على اختبارات قبول الجامعات حيث تتم بشكل فردي لاختيار الطلبة للالتحاق بها وفقا لسياسة قبول الطلبة المعمول بها داخل كل جامعة.

٣- مصر:

تعاني الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال الذاتي، حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية، فالجامعات ليست حرة فى تحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس، والعاملين، وأعداد الطلبة المقبولين سنوياً بها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لدى الجامعة ذاتها.

وبناء على ذلك ووفقاً لمنهج بيريداي يمكن صياغة الفرض الحقيقي للبحث والذي سيتم التأكد من صحته في المقارنة التفسيرية على النحو التالي:

قد يؤدي تفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات في مصر استناداً إلى الدراسة المقارنة، إلى تكوين سياسات قبول فعالة للطلبة بالتعليم الجامعي وتوجيه الطالب للمكان الذي يتناسب مع رغباته وقدراته ومواهبه واحتياجات سوق العمل.

الخطوة الثانية: المقارنة التفسيرية:

في إطار هذه الخطوة، سوف يقوم البحث بعقد مقارنة تفسيرية بين دول المقارنة فنلندا واليابان ومصر، وفي ضوء المحاور السابق عرضها، لرصد جوانب التشابه والاختلاف بينها وتفسيرها، وذلك بهدف التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث، وتتضمن المقارنة التفسيرية المحاور التالية:

أولاً: خلفية عن التعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان ومصر:

يلاحظ وجود عدة أوجه للتشابه والاختلاف بين دول المقارنة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

١- أوجه التشابه وتفسيرها: تتشابه فنلندا واليابان ومصر في:

(١) أن الحكومة هي المسئولة عن إدارة وتوجيه التعليم الجامعي، متمثلة في وزارة التعليم والثقافة في فنلندا، ووزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان والمجلس الأعلى للجامعات في مصر.

(٢) وجود مركز للتقييم الجامعي يسمى في فنلندا (مركز التقييم الوطني للتعليم)، وهو المسئول عن عملية التقييم من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم العالي، كما يوجد باليابان (المعهد القومي للشهادات الجامعية الأكاديمية والتقييم الجامعي)، يدير هذا المعهد عمليات اعتماد ظروف التعلم وأنشطة البحث العلمي في الجامعات، أما في مصر فيوجد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد) وهي الهيئة المنوطة بإجراء عمليات التقويم والمراجعة الخارجية للجامعات من خلال معايير خاصة تضعها لاعتماد الجامعات.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

أن اليابان وفنلندا دولتان تسعيان إلى التقدم والتميز في أنظمتها التعليمية والإهتمام بالتعليم العالي والذي يعتبر مؤشراً لتقدم المجتمعات، أما مصر فهي دولة تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ونظراً لوجود فلسفة واضحة للتعليم العالي في فنلندا واليابان خلقت أنظمة رصينة واضحة المعالم بها، كما كانت مسئولية الدولة عن التعليم العالي في دول المقارنة من أجل السعي إلى التوسع وامتداد التعليم العالي كمياً لاستيعاب الأعداد الكبيرة من

الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات، وتطبيقاً لمبدأ العدالة والمساواة في التعليم التي تتسم به دول المقارنة أنشئت مؤسسات قومية للتقييم الجامعي تؤدي وظائف مختلفة.

٢- أوجه الاختلاف وتفسيرها:

(١) تحتوي فنلندا على قاعدة بيانات خاصة بالتعليم الجامعي تسمى ((كوتا)) توفر هذه القاعدة معلومات عن الجامعات ومجالات التعلم، ولا نجد مثل قواعد البيانات هذه عند اليابان أو مصر.

(٢) تتصل بالتعليم الجامعي الياباني عدة منظمات مثل: المجتمع الياباني لريادة العلوم، وكالة علوم اليابان والتكنولوجيا، منظمة خدمات طالب اليابان، والمركز القومي لاختبارات القبول بالجامعة، كما أن للجامعة الرئيسية عدة مؤسسات مثل مؤسسة اليابان للجامعات القومية، وغيرها، ومثل هذه المؤسسات لاتوجد في فنلندا أو مصر.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

أعداد الطلبة القليلة في فنلندا جعل من وجود قاعدة بيانات شاملة أمراً يسيراً وذلك بخلاف اليابان ومصر التي تواجه أعداداً كبيرة من الطلبة، ونظام التعليم الياباني البيروقراطي التي تمتد جذوره إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما أنشئت جامعة طوكيو في عام ١٨٨٧م بواسطة حكومة ميجي، أوجد عدة منظمات تتصل بالجامعات تسهم في عملية الإدارة والتنظيم.

ثانياً: أسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان ومصر:

يوجد عدة أوجه للتشابه والاختلاف بين دول المقارنة فيما يتعلق بأسس ومبادئ سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

١- أوجه التشابه وتفسيرها: تتشابه كل من فنلندا واليابان ومصر في:

(١) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لدى جميع أبناء الشعب، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم في الدول الثلاثة.

(٢) الربط بين سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان واحتياجات سوق العمل.

(٣) تدعيم فنلندا واليابان للأنظمة التعليمية من أموال الضرائب.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

أن دول المقارنة الثلاثة عانت من ويلات الحرب، وأصبح لدى شعوبها اهتمام كبير بالديمقراطية، واتجهت أنظمتها التعليمية إلى توفير فرص متكافئة وملائمة لجميع أبناء الشعب، كما أن فنلندا واليابان تسعيان دائماً لوضع خطط لتنمية التعليم والبحث العلمي بحيث تحقق احتياجات سوق العمل وذلك سعياً للتطور الاقتصادي والوصول للمنافسة العالمية في القوى العاملة المتعلمة، كما تسعى فنلندا واليابان للإنفاق على التعليم من أموال الضرائب إيماناً منها بالإستثمار في العنصر البشري لتحقيق التقدم والازدهار.

٢- أوجه الاختلاف وتفسيرها: تختلف فنلندا واليابان ومصر في:

التعليم في فنلندا مجاني وإلزامي حتى الجامعة، أما في اليابان فتدفع رسوم مقابل التعليم، أما في مصر فإن التعليم مجاني وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي ولم تصل هذه الإلزامية إلى الجامعات.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

وذلك لأن فنلندا تعتبر دولة رفاهية في التعليم وذلك لقوة اقتصادها وانفاقها على التعليم من أموال الضرائب. بينما حرمت اليابان من الموارد الطبيعية واستعاضت عنها بالاهتمام بالعنصر البشري في تحقيق الإزدهار والحضارة، أما مصر فإن التوسع فى التعليم وديمقراطيته، كان له الأثر البالغ فى تردى الأوضاع المالية للنظام التعليمي المصري، وضعف انفاقها على التعليم.

ثالثاً: شروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان ومصر:

يوجد عدة أوجه للتشابه والاختلاف بين دول المقارنة فيما يتعلق بشروط وآليات ومعايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

١- أوجه التشابه وتفسيرها: تتشابه كل من فنلندا واليابان ومصر في:

(١) أن القبول بالجامعات يشترط الحصول على شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة.

(٢) يتم تطبيق اختبارات للقبول بالجامعات في فنلندا واليابان.

(٣) عدم قبول جميع الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة في الجامعات في نفس العام في فنلندا واليابان.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

(١) كل من النظام التعليمي الفنلندي والياباني والمصري يسعون لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فكانت شهادة اتمام المرحلة الثانوية العامة هي أحد الشروط الرئيسية للالتحاق بالجامعات.

(٢) تحرص فنلندا واليابان على مراعاة القدرات والاستعدادات التي تحددها احتياجات المجتمع لدى الطلبة وبالتالي اتخذت من اختبارات القبول معياراً أساسياً للقبول بالجامعات، وتراعي أن تكون هذه الامتحانات امتحانات تنافسية، أى ليس امتحانات نجاح أو رسوب، عن طريقها يتحدد أفضل المتقدمين.

(٣) الأعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم الجامعي كان سبباً في عدم قبول جميع الطلبة المتقدمين في نفس العام ولكن تمنح فنلندا فرصة للتقدم بالالتحاق بالتعليم الجامعي في غضون ٣ سنوات.

٢- أوجه الاختلاف وتفسيرها: تختلف كل من فنلندا واليابان ومصر في:

(١) استخدام الجامعات الفنلندية أنواع مختلفة من معايير قبول الطلبة في التعليم الجامعي وفقا لما تحدده الكليات، بينما تستخدم اليابان اختبار قبول عام متكامل مشترك بين الجامعات يسمى بالاختبار القومي للقبول بالجامعات ويطلق عليه (اختبار الجحيم)، بينما يتم قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر على أساس معدل مجموع درجاتهم بامتحانات الثانوية العامة.

(٢) تسعى فنلندا لتسريع عملية الإنتقال من المرحلة الثانوية إلى التعليم الجامعي، بينما تنفق الأسر اليابانية كثير من المال والوقت لأجل اجتياز الاختبار القومي، حيث يكرس الطلبة من وقتهم عام او عامين بعد المدرسة العليا للتجهيز للبدء في الاختبار مرة أخرى.

(٣) مرونة فنلندا في تقدم الطالب في المستويات التعليمية المختلفة والوصول الى التعليم الجامعي على عكس اليابان ومصر.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

(١) يرجع ذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل دولة حيث أن نظام القبول في فنلندا شديد اللامركزية، وذلك على عكس اليابان ومصر الأكثر مركزية، ففي فنلندا يعتمد القبول بالتعليم الجامعي على امتحانات القبول، والتي تختلف في معظم الحالات من جامعة إلى أخرى، وقد أدى هذا لظهور أشكال عديدة ومختلفة من امتحانات القبول.

(٢) أن فنلندا تتماشى مع استراتيجية التنمية المستقبلية حيث اتفقت الجامعات ووزارة التعليم والثقافة على وضع أهداف مشتركة لتسريع عملية القبول بالجامعات.

(٣) يرجع ذلك إلى النظام اللامركزى الذي تتمتع به فنلندا، فالطالب بناء على قرار من الجامعة يكون معتمد للدراسة في التعليم الجامعي الفنلندي.

رابعاً: الاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر:

يوجد عدة أوجه للتشابه والاختلاف بين دول المقارنة فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للجامعات، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

١- أوجه التشابه وتفسيرها: تتشابه كل من فنلندا واليابان ومصر في:

(١) يكفل الدستور للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر، استقلالها، والحكم الذاتي، وانخفاض توجيه الجامعات من قبل إدارة الدولة.

(٢) يتم تمويل الجامعات في المقام الأول في كل من فنلندا واليابان ومصر من ميزانية الدولة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

(١) أن الدول الثلاثة تتمتع بسيادة القانون ويضمن دستورها لكافة المقيمين بها نفس الحقوق الأساسية، كما يكفل الحريات للأفراد والمؤسسات نتيجة ما عانته هذه الدول من ويلات الحرب، وأصبح لديها اهتمام كبير بوضع تشريعات وقوانين تكفل كافة الحريات لأبنائها ومؤسساتها.

(٢) أن سعي الدول الثلاثة لتمويل التعليم الجامعي يكفل لجميع أبنائها فرص متساوية من التعليم، وهذا ما تهدف إلى تحقيقة فنلندا واليابان ومصر، كما أن فنلندا دولة رفاهية تسعى دائماً إلى الانفاق على التعليم للحصول على جودة تعليم جيدة.

٢- أوجه الاختلاف وتفسيرها: تختلف كل من فنلندا واليابان ومصر في:

(١) أن الجامعات في مصر لم تتمتع في الواقع بكافة أبعاد استقلالها فى أى فترة من الفترات، بينما اتجهت كل من فنلندا واليابان نحو استقلالية الجامعات والحكم الذاتي والتصرف في شئونها الداخلية كما تشاء.

(٢) أن اليابان بعد الاصلاح الذي حدث عام ٢٠٠٤ تغير النمط التقليدي للجامعات تغيراً جذرياً حيث ازداد الحكم الذاتي والحرية والاستقلالية في الجامعات اليابانية كما أن تأثر النظام الإدارى فى الجامعات اليابانية بنظام الجامعة الألمانية والنموذج الجامعى الأمريكى، ميز الجامعات اليابانية بالحكم الذاتى.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

(١) أن إدارة التعليم الجامعى المصرى تنحو نحو التنميط، ويتسق ذلك بالطبع مع نهج المركزية الشديدة الذى تحرص عليها الحكومات المصرية المتعاقبة، وهذا المنهج لا يتسق مع مبدأ الاستقلال الذي ينص عليه الدستور.

(٢) بينما تسعى الأنظمة الحديثة والقوانين المتجدد إلى ترسيخ مبدأ استقلالية الجامعات في كل من فنلندا واليابان وذلك نتيجة السياسات الجديدة التي تدعو إلى الاتجاه نحو اللامركزية والتخفيف من سلطة الدولة على التعليم.

خامساً: علاقة سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي بالاستقلال الذاتي للجامعات في كل من فنلندا واليابان ومصر:

١- أوجه التشابه وتفسيرها: تتشابه فنلندا واليابان ومصر في:

تطبق الدول الثلاثة معايير محددة لاختيار الطلبة بالتعليم الجامعي، ويعتمد الاختيار على نتائج الدراسة فى المراحل السابقة، فالطلبة الذين اكملوا اختبار الثانوية وحصلوا على شهادة اتمام المرحلة يكونوا بذلك مستوفيين لأحد الشروط العامة للقبول فى الجامعات.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

اتجاه الدول الثلاثة نحو التوسع فى التعليم وديمقراطيته، مما كان له الأثر البالغ فى ازدياد أعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق بالتعليم الجامعي، مما أوجب تحديد معايير واضحة لاختيار الطلبة والمفاضلة بينهم.

٢- أوجه الاختلاف وتفسيرها: تختلف فنلندا واليابان ومصر في:

(١) أن اختيار الطلبة في فنلندا واليابان وتحديد أعدادهم يتم بشكل مستقل من خلال إدارات الجامعات والكليات، بينما تعاني الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال الذاتي، حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية، فالجامعات ليست حرة فى تحديد احتياجاتها من أعداد الطلبة المقبولين سنوياً بها.

(٢) يتم تصميم اختبارات القبول في كل من فنلندا واليابان من قبل الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، حيث تتم هذه الاختبارات بشكل فردي لاختيار الطلبة للالتحاق بها، بينما لا توجد اختبارات للقبول في الجامعات المصرية إلا في بعض الكليات المتخصصة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء:

(١) أن حصول الجامعات الفنلندية واليابانية على استقلاليتها أعطاها القدرة على تحديد أعداد الطلبة وتحديد معايير واختبارات القبول التي تتوافق مع كل كلية.

(٢) حرص فنلندا واليابان على مراعاة القدرات والاستعدادات التي تحددها احتياجات المجتمع لدى الطلبة وبالتالي اتخذت من اختبارات القبول معياراً أساسياً للقبول بالجامعات، تعقدها الكليات لاختيار الطالب فى التخصص الملائم له، وتراعي أن تكون هذه الامتحانات امتحانات تنافسية، أى ليس امتحانات نجاح أو رسوب، عن طريقها يتحدد أفضل المتقدمين.

(٣) كما أن الاستقلالية الذاتية التي تتمتع بها الجامعات في فنلندا واليابان أعطتها حرية في تحديد النفقات اللازمة لتصميم اختبارات القبول وتنويعها، على عكس مصر فإن زيادة الطلب على الالتحاق بالجامعات وزيادة تكلفة التعليم الجامعي بشكل عام، جعل معيار معدل درجات الطالب في الدراسة الثانوية هو الشائع الاستخدام نظراً لقلة تكلفته المادية مقارنة باختبارات القبول التي تحتاج إلى الكثير من النفقات.

بناء على ما سبق يمكن القول بأنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي، والذي ينص على أنه قد يؤدي تفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات في مصر استناداً إلى الدراسة المقارنة، إلى تكوين سياسات قبول فعالة للطلبة بالتعليم الجامعي وتوجيه الطالب للمكان الذي يتناسب مع رغباته وقدراته ومواهبه واحتياجات سوق العمل.

القسم الثامن: نتائج البحث ومقترحاته:

أولاً: نتائج البحث وتشمل:

من خلال تناول ملامح سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي في كل من فنلندا واليابان ومصر وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وذلك بغرض الوصول إلى آليات مقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري، ويمكن إيجاز أهم هذه النتائج فيما يلي:

(١) تستند سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي على مجموعة من الأسس والمبادئ منها الجدارة، العدالة، الشفافية، المساواة، وغيرها.

(٢) من خصائص سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي الموضوعية، التطويرية، التحديد، الشمولية، العمومية، المعيارية، المرونة، وغيرها.

(٣) تتنوع معايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي ما بين نتيجة امتحان الثانوية العامة، وامتحانات القبول بالجامعات، واختبارات القدرات، وسجلات الأداء في مراحل التعليم، بما يسمى بالمعدل التراكمي، والمقابلات الشخصية، وتقارير عن الأنشطة اللاصفية، وغيرها.

(٤) يحتاج العاملين في مجال سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، الى مجموعة من الكفايات الفنية الخاصة بطبيعة العمل، والكفايات الاجتماعية الانسانية، والكفايات النفسية، والكفايات الأخلاقية.

(٥) يتكون الاستقلال الجامعي من الاستقلال الأكاديمي (الحرية الأكاديمية)، والاستقلال الإدارى، والاستقلال المالى.

(٦) يعتبر النمو السريع فى المعرفة، والثورة العلمية والتكنولوجية، والتطور الهائل فى نظم ووسائل الاتصال والانتقال، واتساع دائرة الديمقراطية، وحرص الجماهير على الحصول على حقوقها الإنسانية، من دواعي الاستقلال الجامعي.

(٧) من خصائص الاستقلال الجامعي قدرة الجامعة على رسم أهدافها بنفسها، ورسم تنظيمها الإدارى بحرية كاملة، ووضع لوائحها، وتحديد القواعد التنظيمية المنظمة للعمل بها، تحديد أعداد الطلبة الذين سيلتحقون بها، وغيرها.

(٨) من معوقات الاستقلال الجامعي القيود المفروضة على الاستقلالية الاكاديمية، تدخل الحكومة فى الامور الهامة كتعيين نائب رئيس الجامعة، التدخل الدائم فى الشئون المرتبطة بالجامعة، وغيرها.

(٩) الإستقلال الذاتي يعطي للجامعات السلطة في وضع حدود قصوى لأعداد الطلبة المقبولين، بجانب سلطتها في تصميم اختبارات القبول.

(١٠)أعطت استقلالية الجامعات في فنلندا واليابان حرية اختيار معايير وأعداد الطلبة المقبولين في كل جامعة وفقاً لما تراه مناسباً.

(١١)النظام الحالي لقبول الطلبة بالتعليم الجامعي في مصر نظام عادل ولكنه لا يصلح لأداء الغرض منه لأنه لا يضع الطلبة في المكان المناسب ولا يمكنه التنبؤ بأدائهم الأكاديمي في الجامعة.

(١٢)تعاني الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال الذاتي، حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية.

ثانياً: آليات مقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري، وتشمل:

١-إعطاء الجامعات المصرية الحرية في وضع وصياغة لوائحها الداخلية، سواء على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى الكليات أو على مستوى الأقسام. وذلك من خلال وضع تشريعات ووقوانين واضحة للاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.

٢-زيادة الوعي بأن الاستقلال الذاتي للجامعات مبدأ مهم من مبادئ العمل الجامعى، وذلك من خلال الندوات التثقيفية والمؤتمرات وجلسات الحوار والمناقشة.

٣-اعطاء الجامعات دوراً أكبر مستقلاً باتخاذ القرارات التي تيسر لها القيام بمهامها ووظائفها، وخاصة فيما يتعلق بتقرير أعداد الطلبة الذين يمكنها أن تقبلهم للالتحاق، وبحيث يتمشى مع إمكاناتها المادية والبشرية، وذلك عن طريق تشكيل مكاتب خاصة للقبول بكل كلية، ولجان خاصة بمقابلة الطلبة وانتقائهم وفق ضوابط وشروط معروفة ومعلنة للجميع، وذلك من خلال قيام كل كلية بتحديد درجة معينة متفق عليها للقبول بها.

٤-جعل تحديد معايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، من الأمور الداخلية لكل جامعة، تقوم بها بحرية تامة، دونما تدخل من أية جهة خارجية، وبما يتمشى مع الظروف البشرية والمادية لكل جامعة، وظروف البيئة التى تعمل فى إطارها من خلال اجتماعات مجالس الجامعات.

٥-أن تنظم الجامعات بحرية امتحانات قبول متنوعة خاصة بكل كلية من كلياتها واعتماد نتائجها مناصفة مع امتحانات الثانوية العامة، وذلك من خلال استخدام الحاسب الآلي وبنوك الأسئلة مما يضمن العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص.

٦-تحقيق استقلال مادي للجامعات المصرية يتيح لها تنويع مصادر تمويلها، وذلك من خلال منحها سلطات وصلاحيات أكبر مما هي عليه، وإلغاء القيود والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية التى تقف فى سبيل تحقيق ذلك، بحيث يشارك القطاع الخاص في التمويل ليس بهدف الربح ولكن بهدف الخدمة، وذلك لمواجهة الزيادة فى أعداد الطلبة المتقدمين للقبول بالجامعات المصرية.

٧-أن تتمتع الجامعات المصرية بقدرتها على الرقابة الذاتية، بمعنى أن تكون تلك الجامعات دون غيرها صاحبة الحق فى أن تراقب نفسها بنفسها في كافة شئونها، وذلك من خلال وضع مجلس الجامعة مجموعة من المعايير الخاصة بها، دونما تدخل من أية جهة رقابية من خارج الجامعة.

٨-ضرورة قياس مستوى الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي بحيث لا يكون معيار المجموع في الثانوية العامة معياراً وحيداً، واستحداث آليات إضافية لقياس مهارات وقدرات الطلبة، وذلك عن طريق اعتماد القبول في التعليم الجامعي على معيارين هما: نتيجة شهادة اتمام المرحلة الثانوية كأحد معايير القبول وليس المعيار الوحيد، واختبارات قبول للجامعات، وأيضاً من خلال توفير قاعدة بيانات في كل جامعة تساعد على تيسير تبادل المعلومات واجراء التطوير.

٩-إعطاء أعضاء هيئة التدريس دوراً أكبر في اختيار مصائرهم وأن يصبحوا بالفعل قوة محركة للنظام السائد ويسعوا بالفعل لطلب وتحقيق الاستقلالية الذاتية لجامعاتهم أو ادخال تعديلات على قواعد وقوانين قديمة، وذلك من خلال مجالس القسم المختلفة.

وفي الختام يمكن التأكيد على أن يكون المنطلق لتطوير سياسة قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري مرتبطاً بتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية، بحيث تكون الجامعات قادرة على تحديد مصائرها في بناء سياسة جديد تحقق العدالة الاجتماعية المبنية على الكفاءة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

(١) إبراهيم أبو الخير سنبلو: "الاستقلال المالى للجامعات: دراسة مقارنة فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية"، **المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر، اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى**، بنى سويف ، مجلد ٣ ، ٢٠١٠.

(٢) أحمد زكى بدوى : **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**، القاهرة، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٤.

(٣) أحمد عبد الفتاح الزكي: **التربية المقارنة ونظم التعليم؛ دراسة منهجية ونماذج تطبيقية**، سلسلة دراسات في التربية المقارنة(١)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

(٤) أحمد عزت وأخرون: **الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية، بين سياسة القمع وغياب الرؤية**، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ٢٠١١م.

(٥) أحمد محمد عبد الرحمن العايدى: "البعد السياسى لاستقلال الجامعات كأداة لتطوير نظام التعليم المفتوح لتحقيق التنمية السياسية فى جمهورية مصر العربية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بورسعيد**، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١١م.

(٦) اسراء محمد الحداد: "ملخص التقرير الوطني عن التعليم العالي في مصر الذي أعدته وحدة التخطيط الاستراتيجي – وزارة التعليم العالي"، **المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي.رؤى مستقبلية)**، المجلد٢، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٠م.

(٧) الهلالي الشربيني الهلالي: **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، ٢٠٠٧م.

(٨) الهلالي الشربيني الهلالي: " نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر"، **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة المنصورة، العدد الحادي عشر، يناير ٢٠٠٨م.

(٩) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: نبذة عن الهيئة، الموقع الرسمي. http://naqaae.eg/?page_id=1498.

(١٠) أمينة رشيد: "إهدار استقلال الجامعات: ورهان التعليم العالى فى مصر"، **مجلة أدب ونقد**، مجلد ١٧، العدد ١٩١، يوليو ٢٠٠١.

(١١) جمهورية مصر العربية: **دستور مصر عام ٢٠١٤**، الباب الأول، مادة ٢١.

(١٢) جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالي، **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة، إعداد ومراجعة: عادل عبد التواب بكري وثروت سعد زغلول، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، المادة (١)، ٢٠٠٦م.

(١٣) جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالي، **مادة (٧٤) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة، إعداد ومراجعة: عادل عبد التواب بكري وثروت سعد زغلول، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م.

(١٤) جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالي، **مادة (٧٥) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة، إعداد ومراجعة: عادل عبد التواب بكري وثروت سعد زغلول، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م.

(١٥) حسن شحاته وزينب النجار: **معجم المصطلحات التربوية والنفسية، عربي انجليزي–انجليزي** عربي، مراجعة: حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(١٦) خالد العمري: "إدارة الجودة الشاملة ودلالتها في التعليم الجامعي بشكل عام وفي أنظمة القبول والتسجيل بشكل خاص"، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، مجلد ١٣، العدد ١، الأردن، ٢٠٠٨م.

(١٧) خالد بن محمد حمدان العصيمي: "أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية"، **اللقاء السنوي الرابع عشر بعنوان: الجودة في التعليم العام**، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م

(١٨) خلود صابر: **استقلال الجامعة**، ط١، سلسلة تعلم حقوق الإنسان (١٣)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧م.

(١٩) رياض عزيز هادي: الجامعات: النشأة والتطور ؛ الحرية الأكاديمية؛ الاستقلالية، **سلسة ثقافة جامعية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، سلسلة نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد، بغداد، ، ٢٠١٠م.

(٢٠) عايدة عبد الحميد علي السيد: "مشروع تطوير اختبارات القبول بجامعة المنصورة: نموذج لرؤية جديدة نحو قبول الطلاب بالجامعات المصرية"، **المؤتمر العلمي الخامس عشر (التربية العملية: فكر جديد لواقع جديد)**، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، مصر، ٢٠١١م.

(٢١) عبد الحميد عبد الفتاح شعلان: **السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م.

(٢٢) عبد الغني عبود وآخرون: **التربية المقارنة والألفية الثالثة؛ الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب الثالث عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢٣) عبد اللطيف محمود محمد: **تحليل أداء السياسة التعليمية؛ رؤية نظرية وإطار تطبيقي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م.

(٢٤) فاطمة زكرى محمد عسيرى: "الاستقلال الذاتى للجامعات السعودية: دراسة تحليلية فى ضوء الإعلانات والمواثيق الدولية" ، **مجلة تربوية**، جامعة الأزهر، عدد ١٦٨، جزء ٣، ابريل ٢٠١٦م.

(٢٥) فيصل بن عبد الله المشاري آل سعود:" تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية؛ تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي"، **المؤتمر الإقليمي العربي:نحو فضاء عربي للتعليم العالي؛ التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.

(٢٦) مجدي عبد الوهاب قاسم وصفاء أحمد شحاته: **صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤م.

(٢٧) محمد أبو الغار: "إهدار استقلال الجامعات"، **مجلة الديمقراطية**، وكالة الأهرام، القاهرة، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠١م.

(٢٨) محمد فتحى على ومنصور بن نايف العتيبى : "تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، **دراسات عربية فى التربية وعلم النفس**، السعودية، العدد ٣٠، الجزء (١)، أكتوبر ٢٠١٢م.

(٢٩) محمد فوزى عبد المقصود: "سياسات ونماذج القبول فى التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها فى تطوير سياسات القبول فى التعليم العالى المصرى" ، **المؤتمر العلمى الثالث (التربية والثقافة فى عالم متغير)**، مجلد٢، كلية التربية، جامعة الفيوم، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠١م.

(٣٠) محمد طه حنفى: "استقلال الجامعات وفعالية إدارتها دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر"، **دراسات تربوية وجامعية**، مجلد ١٥، عدد ٢، ابريل ٢٠٠٩.

(٣١) محمد محمد شريف شريف: "استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات العالمية"، **المجلة التربوية**، العدد ٣٢، كلية التربية فرع دمياط، جامعة المنصورة ، يوليو ٢٠١٢.

(٣٢) مصطفى حداد : "واقع سياسة الالتحاق بالتعليم العالى فى الوطن العربى والمشكلات الناجمة عنه"_، **المؤتمر الثانى للوزراء المسؤولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٤.

(٣٣) معجم المعاني الجامع: معجم عربي عربي، موقع المعاني، ٢٠١٠-٢٠١٧ /http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar (١٥/٤/٢٠١٧)

(٣٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والبنك الدولي: **مراجعات لسياسات التعليم العالي؛ التعليم العالي في مصر**، سلسلة مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، ترجمة: وزارة التعليم العالي في مصر والبنك الدولي، ٢٠١٠م.

(٣٥) منير محمود بدوي السيد: " دور الجامعة بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل: رؤية نظرية"، **المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل**، في الفترة من ١٤ – ١٧ فبراير ٢٠٠٥م، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

(٣٦) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،(٥/٧/٢٠١٧) https://ar.wikipedia.org/wiki

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(37) Akito Arima: "The Future of Higher Education in Japan", The **Third Annual Michio Nagai Memorial Lecture**, The United Nations University, Tokyo, Japan, 2003.

(38) Cecile Hoareau McGrath and et.al.: **Higher Education Entrance Qualifications and Exams in Europe: A Comparison Study,** Directorate-General For Internal Policies Policy Department B: Structural And Cohesion Policies Culture And Education, European Parliament's Committee on Culture and Education, European Union,May 2014. http://www.europarl.europa.eu/studies

(39) Centre for International Mobility (CIMO)**: Finnish Higher Education 2014–2015**, NATURALLY FINLAND, CIMO, Helsinki, Finland, 2015. www.studyinfinland.fi

(40) Futao Huang: "Higher Education Development in Japan", in **Mass Higher Education Development in East Asia Strategy Quality and challenges** , Eds.: J.C. Shin et al., Springer International Publishing, Switzerland, 2015.

(41) Gregory S. Poole: "Higher Education Reform in Japan: Amano IKuo on The University in Crisis", **International Education Journal** , Vol.4, No.3, 2003.

(42) Hans Vossensteyn: **Higher Education in Finland; IHEM Country report**, Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS), Universiteit Twente, The Netherlands, June 2008.

(43) Higher Education Bureau Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology: **Quality Assurance Framework of Higher Education in Japan**, 2009.

(44) İbrahim Serkan Ödemiş, Osman Ferda Beytekin & Mehmet Emin Uslu: "An Exploratory Study On University Autonomy: A Comparison Of Turkey And Some European Union Countries", **Journal Of Educational And Instructional Studies In The World**, Volume 6, Issue 3, Article 10, ISSN: 2146-7463, August 2016.

(45) Internationalizing education: **The Finnish education system described and compared with the Dutch system, in Education system Finland**, EP-Nuffic, 2nd edition, February 2011 ,version 2, January 2015.

(46) Jun Oba: "Reform of Higher Education in Japan- Fostering responsiveness to society-", Paper prepared for the Workshop, **Means to implement the Document of Views of Prince Abdullah Bin Abdul-Aziz on Higher Education**, 30 January to 1st February 2005, King Abdul Aziz University, Saudi Arabia, 2005.

(47) Marja-Liisa Tenhunen: "Higher Education Reform in Finland between the years 2008-2015", **SIEC-ISBE 86th Internatonal Conference "Service Design"**, Helsinki, Finland, August 2014.

(48) Ministry of Education, Culture, Sports, Science, and Technology (MEXT): "The Development of Education in Japan 2005-2008", **National Report of Japan**, (MEXT), October 2008.

(49) Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology: "The Development of Special Education", Chapter IV The Expansion and Development of the Educational System, **Japan's Modern Educational**

System, http://www.mext.go.jp/b_menu/hakusho/html/hpbz198103/hpbz198103_2_131.html

(50) National Institution for Academic Degrees & University Evaluation (NIAD-UE): **Overview of the Quality Assurance System in Higher Education: JAPAN**, Second edition, (NIAD-UE), Tokyo, Japan, July 2014. www.niad.ac.JP

(51) N.V. Varghese and Michaela Martin: **Governance reforms in higher education: A study of institutional autonomy in Asian countries**, New trends in higher education, International Institute for Educational Planning & United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO 2014.

(52) Shigeru Narita: **Japanese Special Education Today: Issues and Implications**, National Institute of Special Education (NISE), Tokosuka, Japan, November, 1992.

(53) Shri Arjun Singh Ji: **Autonomy of Higher Education Institutions**, Report of the Central Advisory Board of Education (CABE) Committee, Ministry of Human Resource Development, Department of Secondary and Higher Education, Government of India, New Delhi-110001, June, 2005.

(54) Sjur Bergan & et.al.: "Academic Freedom And Institutional Autonomy –What Role In And For The Ehea?", Bologna **Follow-Up Group BFUG_SK_ME_52_9 Fundamental values**, Strasbourg, October 28, 2016.

(55) Songa Dlalgren**: Life in finland**, Ministry of Economic Affairs and Employment of Finland, 2013, www.lifeinfinland.fi

(56) Sonja Vainio and Henri Terho: **Quality Handbook of Higher Education in Finland and Russia**, University of Turku, Finland , 2009.

(57) Yoshihiko Goto: "Cultural Commentary: Critical Understanding of the Special Support Education in Social Contexts**", Disability Studies Quarterly**, Vol.28, No.3, 2008, http://www.dsq-sds.org/

ملخص البحث:

هدف البحث إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي المصري من خلال الدراسة المقارنة في كل من فنلندا واليابان ومصر وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري، واستخدمت الباحثة مدخل جورج بيريداي في الدراسات التربوية المقارنة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها:

(١) أن الإستقلال الذاتي يعطي للجامعات السلطة في وضع حدود قصوى لأعداد الطلبة المقبولين، بجانب سلطتها في تصميم اختبارات القبول.

(٢) اعطت استقلالية الجامعات في فنلندا واليابان حرية اختيار معايير وأعداد الطلبة المقبولين في كل جامعة وفقاً لما تراه مناسباً.

(٣) تعاني الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال الذاتي، حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية.

وقد أسفر البحث عن وضع مجموعة من الآليات المقترحة منها:

١- إعطاء الجامعات المصرية الحرية في وضع وصياغة لوائحها الداخلية، سواء على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى الكليات أو على مستوى الأقسام، وذلك من خلال وضع تشريعات ووقوانين واضحة للاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.

٢- جعل تحديد معايير قبول الطلبة بالتعليم الجامعي، من الأمور الداخلية لكل جامعة، تقوم بها بحرية، دونما تدخل من أية جهة خارجية.

Abstract:
The goal of the research is to propose mechanisms to activate the Egyptian universities' self-independence that reflects positively on developing the policies of accepting students at the Egyptian universities through the comparative study in Finland, Japan and Egypt, according to the nature of the Egyptian society. The researcher used George Bereday approach in comparative educational studies. She concluded some results such as:
1- Self-independence delegate the authority to the university related to the number of entered students in addition to their authority in designing entrance examinations.
2- Giving independence to the universities in Finland and Japan to select standards and numbers of entered students at every university according to what is suitable.
3- The Egyptian universities suffer from non self-independence as the Supreme Council of Universities intervenes in all internal universities affairs.
The research resulted in some suggested mechanisms such as:
1- Giving the Egyptian universities liberty in drafting their internal regulations at the level of the university, colleges or departments, through clear regulations and laws related to academic, administrational and financial independence of universities.
2- Considering the determination of accepting students in higher education one of the internal affairs of the university which doing freely without any interfere from any external body.